المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت –
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية والتجارية

الموضوع:

أثر السياسة المالية التقشفية على الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال (2014-2019) دراسة حالة بلدية لرجام

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

إعداد الطالبـة:
– فاهم عايـدة

إشراف الأستاذ:
– عادل رضوان

لجنـــــــــة المناقشة

روشو عبد القادر.....مناقشـا
بوساحة محمد لخضر.....رئيسـا
عادل رضوان.....مشرفـا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من قال فيهما الرحمان " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الوالدين اللذان سلحتني دعوتهما وشجعاني حتى أصل إلى هذا المستوى واللذان ربياني على مكارم الأخلاق.

إلى جميع إخوتي: زهرة، عبد القادر، أحمد ، نعيمة، أنيسة، وردية.

إلى جميع صديقاتي، إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد و إلى كل من يذكره قلبي ولم يذكره قلمي، إلى دفعة مالية مؤسسة 2019.

الشكر

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى أزكي صلاتي وسلامي على خير خلق الله محمد وصحابته أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان إلى الأستاذ " عادل رضوان" الذي لم يبخل بتوجيهاته و إرشاداته على تفضله بالإشراف على هذا العمل.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

إلى أساتذة الكلية و أعضاء إدارتها

أشكر جميع عمال بلدية لرجام وأخص بالذكر عمال مصلحة الوسائل العامة والمالية

زملائي الطلبة على زرع روح المنافسة

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة .

ممتنة لكم جميـــــــعا

الملخص:

تعالج دراستنا موضوع السياسة التقشفية المالية و أثرها على الميزانية العامة، حيث تهدف إلى معرفة واقع السياسة التقشفية المالية و كذلك أثرها على الميزانية العامة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة حالة إحدى الميزانية العامة في ولاية تيسمسيلت، كما تم الإستعانة بعدد من الميزانيات لإثبات مدى صحة فرضيات البحث بإستخدام حجم الإيرادات والنفقات العامة خلال (2014-2019)، وعليه توصلت الدراسة نتائج مفادها أن هناك تأثير كبير للسياسة المالية على الميزانية العامة، وهذا ما يؤدي إلى السير الحسن في الميزانية العامة، كما تبين لنا بأن السياسة المالية غير مفعلة بصورة جيدة في الميزانية العامة ولابد من التطبيق الجيد لأدوات السياسة المالية.

Résumé :

Notre étude traite la thématique de l'austérité budgétaire et de son impact sur le budget public, et vise à connaître la réalité de l'austérité budgétaire et son impact sur le budget public.

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, nous avons examiné un du budget général dans la Wilaya de Tissemsilt et nous avons utilisé plusieurs budgets, et pour prouver la validité des hypothèses en utilisant le volume des recettes et des dépenses publiques de 2014 à 2019.
L'étude a conclu à un impact significatif de la politique budgétaire sur le budget général. Nous constatons également que la politique budgétaire n'est pas tellement efficace dans le budget public et que les instruments de politique budgétaire doivent être bien appliqués.

قائمة المحتويات

الإهداء	**IV**
الشكر	**IV**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة التقشفية المالية والميزانية العامة.	02
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة المالية التقشفية والميزانية العامة	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	29
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	30
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	38
الخاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	71
الملاحق	75
الفهرس	98

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2 -1	قيمة الإيرادات العامة خلال الفترة من 2014 إلى 2019.	40
2-2	النفقات خلال الفترة من 2014 إلى 2019.	41
2 -3	جدول الإيرادات لسنة 2014	42
2 – 4	جدول النفقات لسنة 2014.	43
2 – 5	المشاريع المقترحة 2014	45
2 – 6	جدول الإيرادات لسنة 2015.	45
2 – 7	جدول النفقات لسنة2015	46
2 – 8	جدول الإيرادات لسنة 2016.	49
2 -9	جدول النفقات لسنة2016	50
2 – 10	نموذج الميزانية لسنة 2017	52
2 – 11	نموذج الميزانية لسنة2019	55
2 - 12	نموذج الميزانية لسنة2019	58

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2 - 1	الهيكل التنظيمي لبلدية لرجام	34
2 -2	أعمدة بيانية لتطور الإيرادات من 2014 -2019	41
2 -3	أعمدة بيانية بتطور النفقات العامة من 2014 -2019	42

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق01	دفتر كيفية حساب النفقات الإجبارية 2015.	75
الملحق02	دفتر كيفية حساب النفقات الإجبارية 2016.	87

مقدمة

مقدمة:

1- توطئة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة مجموعة من التغيرات الجذرية على المستوى الاقتصادي وكانت من بين هذه التطورات في السياسة المالية وكانت لتلك التغيرات تأثيرات و انعكاسات واضحة على المستوى الاقتصادي وظهر ذلك جليا في النمو الكبير الذي مس مختلف قطاعات الدولة.

إن وجود الدولة كسلطة منظمة تؤدي دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب سيطرتها على بعض الموارد المالية والبشرية لتسديد النفقات العامة قصد إشباع حاجات عامة، لذلك تقوم الدولة بنشاط مالي للحصول على إيرادات مالية،ولهذا فإن حاجة الدولة إلى المال تزداد كلما اتسعت وظائفها ولقد أحدث هذا تطور كبير في الميزانية العامة.

حيث أصبحت السياسة المالية تأثيرها على الميزانية العامة تتضمن العديد من الإجراءات التي ترتبط بالعمليات المتعلقة بالميزانية العامة، حيث يصعب الفصل بين السياسة المالية والميزانية العامة من حيث تحقيق الاستقرار على مستوى الميزانية، العامة بحيث تعمل السياسة المالية على إتباع مجموعة من الإجراءات التي تضمن السير الحسن للميزانية العامة ومن بين هذه السياسات سياسة الانكماش.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ما هي إجراءات السياسة التقشفية المالية وكيف كان أثرها على الميزانية العامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي إجراءات السياسة التقشفية المالية؟
- لماذا اتبعت السياسة التقشفية المالية في الجزائر؟
- ما هو أثر السياسة التقشفية المالية على الميزانية العامة في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

- إجراءات التقشف المتبعة هي زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام و تقليص الخدمات العامة وتخفيضات في مستويات أجور العمال في القطاع العام.
- الأسباب الرئيسية لإتباع سياسة التقشف هو انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة.
- أثر السياسة المالية التقشفية على الميزانية العامة هو خفض النفقات وزيادة الإيرادات.

3- دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- السياسة التقشفية وانعكاساتها تعتبر موضوع الساعة وتحتاج إلى دراسة لمختلف جوانبها.
- على اعتبار أن السياسة المالية من المعايير الرئيسية لتحديد المكانة الاقتصادية لأي بلد.
- محاولة معرفة أسباب و إجراءات السياسة التقشفية المالية.
- اقتراح حلول مناسبة لمشكلة الموضوع.

4- أهداف الدراسة:

- معرفة واقع السياسة التقشفية المالية في الجزائر وفي بلدية لرجام كعينة.
- دراسة الأدوات المختلفة والمتاحة التي تم استخدامها في هذه السياسة
- التعرف على مفهوم الميزانية العامة والتطرق الى قواعدها.
- دراسة انعكاسات السياسة التقشفية المالية على الميزانية العامة.

5- أهمية الدراسة:

إن موضوع السياسة التقشفية المالية و أثره على الميزانية العامة اكتسب أهمية كبيرة من قبل الباحثين وتتلخص أهميته في النقاط التالية:

- قلة الدراسات في هذا المجال والتي ربطت بين متغيرات الدراسة.
- جعل هذه الدراسة كمرجع للمجال البحث في مؤسسات التعليم العالي.
- هذه الدراسة يمكن اللجوء إليها في المستويات الإدارية المتعلقة بإدارة الميزانية العامة.
- الدراسة تعطي نظرة عامة حول الميزانية العامة خلال فترة التقشف في الجزائر.

6- حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا الزمنية و المكانية في:

- **الحدود الزمانية:**

كانت فترة دراستنا مابين 2014 إلى 2019

- **الحدود المكانية:**

تمت دراسة السياسة التقشفية المالية وأثرها على الميزانية العامة بالجزائر بإحدى الميزانيات المحلية التابعة لبلدية لرجام.

7- منهج الدراسة:

من اجل معالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي لوصف الظاهر، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي المناسب لتحقيق أهدافنا المذكورة سابقا من أجل الإحاطة بالجانب النظري ومن ثم اعتمدنا على المنهج التجريبي من خلال دراسة ميدانية لإحدى الميزانيات المحلية.

8- الأدوات المستخدمة:

مقابلات والبحث الوثائقي والمكتبي

كأداة لدراستنا اخترنا الهيئة المحلية المتمثلة في البلدية.

9- صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي اعترضت طريق دراستنا هذه منها:

- صعوبة الحصول على الدراسات السابقة.
- قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذا البحث.
- الموضوع حديث التساؤل في الجزائر.
- صعوبة تحصيل المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

10- هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول: تمثل في الأدبيات النظرية التطبيقية للدراسة وتم ذلك في، مبحثين المبحث الأول ركزنا فيه على الإطار النظري للسياسة التقشفية المالية والميزانية العامة، أما المبحث الثاني قمنا فيه بدراسة الدراسات التطبيقية السابقة.

أما الفصل الثاني تمثل الدراسة التطبيقية من خلال مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه الطريقة و الأدوات الخاصة بالدراسة التطبيقية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للسياسة المالية التقشفية والميزانية العامة

تمهيد الفصل الأول:

تعد السياسة المالية من أبرز الوسائل الاقتصادية التي تعتمد عليها السلطة المالية، لما تمد من أدوات وطرق لكيفية تسيير المال العام من خلال الإيرادات التي تمنحها والنفقات التي تسعى لتسيرها ومن بين أنواعها نجد السياسية المالية التقشفية، والتي بدورها تؤثر على الميزانية العامة ومن أجل دراسة هذا الفصل والذي يحتوي على المباحث التالية :

- المبحث الأول: الإطار النظري
- المبحث الثاني: الدارسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة المالية التقشفية والميزانية العامة

لكي تؤدي الدولة دورها يتعين عليها القيام بالتقديرات المتعلقة بالنفقات اللازمة لقيامها بنشاطها و الإيرادات الواجب تحصيلها لتغطية هذه النفقات والبحث على كيفية الحصول عليها حيث يكون هذا التقدير لسنة المالية ويتم ذلك عن طريق وضع الميزانية العامة التي تعبر عن الخيارات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي تسمح بإشباع الحاجات العامة وتوجه هاته الأعمال لتحقيق أهداف السياسة المالية خلال السنة المالية، حيث هناك علاقة إقتصادية بين الميزانية العامة والسياسة المالية للدولة.

المطلب الأول : السياسة التقشفية المالية.

لايكتمل التعرف على السياسة المالية أولا إلا من خلال التعرف على أدواتها فهي في حد ذاتها تعد ذات أهمية إقتصادية وسياسية و إجتماعية بالنسبة للسياسة المالية، والتعرف على أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: السياسة المالية.

تعددت تعاريف السياسة المالية بين مختلف الباحثين وعليه تم إختيار تعريف شامل لها.

أولا تعريف السياسة المالية:

– يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التيتتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (الاجتماعية) خلال فترة معينة، ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الاتفاق العام وتدابير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والاتفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، والعدالة في التوزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش) فالسياسية المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي.[1]

ويجب أن نتذكر أن سياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من القواعد والإجراءات.[2]

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، ، الدار الجامعية ، مصر، 2006، ص 425.

[2]. نفسه.

-كما تعرف على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ولذلك فهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذا الإيراد بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

- وعليه يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تحصيل الإيرادات لأجل إشباع حاجات عامة بغية تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية، أو سياسية.

ثانيا: أدوات السياسة المالية:

معظم الدول تعاني من المشاكل الاقتصادية التضخم والبطالة لذلك أيقنت معظم الحكومات ضرورية التدخل في النشاط الاقتصادي للدور المهم الذي تقوم به تنظيم عملية النمو الاقتصادي وتقليل النفقات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصادياتها، أن قيام الحكومة بهذه المهمة يكون عادة من خلال عدة أدوات:

1-الضرائب: و أهمها الضرائب على الدخول و الأرباح والضريبة العامة على المبيعات والضرائب على التجارة الخارجية وتعد الضرائب من الأدوات المالية التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الانفاق الكلي في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال إن زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى الانخفاض الانفاق العام في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل القومي والعكس صحيح.[2]

2-الإنفاق العام: تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود، يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة، وهؤلاء الأشخاص هم الدولة أو أحد هيئاتها، أو أحد الأشخاص العاملين فيها.

وتندرج النفقات العامة تحت مجموعة من التقسيمات على النحو التالي:

أ- حسب جهة الانفاق: وهنا تنقسم النفقات إلى مركزية أو نفقات الهيئات المحلية (اللامركزية)

ب- حسب التكرار: وهي تنقسم إلى نفقات عادية (جارية) كالرواتب والأجور، وفوائد القروض والإعانات، والمنافع الاجتماعية ومخصصات القطاع العسكري والبعثات العلمية، أما النفقات الغير العادية (غي المتكررة) فتشمل النفقات الرأسمالية.[3]

ج- حسب الشكل: وتتمثل في الأجور والرواتب، ونفقات التأثيث، ونفقات المساعدات والمنح الاجتماعية، وكذلك نفقات خدمة الدنيا العام.

---

[1]. ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة مابين (1990-2015)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2017/2016، ص 11

[2]. حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، ص 342.

[3].إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،عمان،1435هـ/2014م، ص 158.

د- حسب الغرض: وتقسم بموجب ذلك إلى نفقات عمومية تذهب للإيرادات الحكومية في الدولة، ونفقات الرخام العام التي تذهب لصالح بناء المستشفيات والمدارس، والحدائق العامة والشوارع.....الخ، وأخيرا نفقات الأمن العام.

هـ- حسب الآثار الاقتصادية: وتنقسم إلى نفقات منتجة تولد عائدا مثل الطيران والبريد، ونفقات غير منتجة مثل: شق الطرق الزراعية، كما قد تكون نفقات استثمارية ونفقات تحويلية.

محددات الإنفاق الحكومي: تختلف سياسة الإنفاق العام من دولة إلى أخرى، بسبب اختلاف العوامل المحددة لهذا الإنفاق ومنها ما يلي:

1- مستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

حيث يختلف مستوى التدخل باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل مفهوم الدولة الحارسة، يقتصر دور الدولة على اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد والجماعات داخل الدولة وخارجها، وهذا يترتب عليها القيام بأعمال الأمن والحماية، والعدالة، والدفاع عنهم، إضافة إلى التدخل في إقامة بعض المشاريع العامة أما الدولة المتدخلة، فقد نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة بهدف تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بجانب ممارسة الوظائف التقليدية للدولة مثل الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق العامة كالجامعات والمستشفيات، والحدائق، ومرافق، البنى التحتية الضرورية.

أما الدولة الاشتراكية فقد ارتبط دورها بفكرة الدولة المنتجة، و أصبح لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

2- قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:

تتمتع الدولة بنوع من المرونة في قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة، وذلك لكونها تتمتع بقوة القانون الذي يمكنها من فرض الضرائب السيادية على القطاعات الأخرى ، والحصول على القروض، والإصدارات النقدية، هذه الإيرادات تمكن الدولة من تحديد حجم إنفاقها العام، التي قد تكون أكبر أو أقل من الإيرادات المتحصل عليها.[1]

[1]. إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 159.

3- مستوى النشاط الاقتصادي:

يتأثر الإنفاق الحكومي بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي فترات الكساد ينخفض مستوى الطلب الكلي، وتزداد معدلات البطالة، وهنا تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط الوضع الاقتصادي لرفع مستوى الإنتاج، أما في حالات التضخم الاقتصادي تقوم الحكومة بتخفيض معدل الإنفاق الحكومي، للحفاظ على معدلات متدنية من الأسعار، والمحافظة على الاستقرار السعري.

أسباب نمو الإنفاق العام:

تشهد النفقات العامة تزايد مستمر بسبب التزايد المستمر للنشاط الحكومي واتساع دورها في الحياة العامة، وتبين الأدبيات وجود مجموعة من الأسباب المباشرة، التي تعزى إليها هذه الزيادة أهمها:

1- الأسباب الاقتصادية:

حيث يعتبر شكل النظام الاقتصادي، ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والعولمة الاقتصادية، تعد حاليا جميعها من أبرز ما ئؤثر على نمو حجم هذا الإنفاق أيضا.

2- الأسباب الاجتماعية:

ويبرز في مقدمتها زيادة عدد السكان، وما رافقه من تطور في الحاجات الاجتماعية العامة، والجرائم والسرقات والسلب والنهب.

3- الأسباب السياسية

إن المشاركة السياسية على المستوى الدولي، وزيادة سباق التسلح واتساع نفقات الأمن، إضافة إلى مظهر عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحروب والثورات والربيع العربي كما يسمى، جميعها من أبرز ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

4- الأسباب الإدارية والمالية:

فتوسع دور الدولة يرافقه توسع الهيكل الإداري، بسبب اتساع مستوى التنظيم الإداري للدولة.

5- أسباب أخرى وتشمل:

ارتفاع المستوى العام للأسعار، والفساد المالي و الإداري والأزمات الاقتصادية العالمية.[1]

[1]. إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 160- 161.

أوجه الإنفاق العام:

تستخدم النفقات العامة في الاقتصاد، في مجموعة من المجالات نوردها على النحو التالي:

– الإنفاق على إنشاء المرافق العامة في قطاعات التعليم، والصحة والتدريب من خلال إنشاء المستشفيات، الجامعات والمدارس، والحدائق، والمرافق العامة.

– الاتفاق على التأمينات الاجتماعية مثل إعانات الفقر والبطالة، و برامج الحماية الاجتماعية ونفقات التقاعد.

– دعم بعض السلع الأساسية الموجهة لشريحة كبيرة من السكان مثل الأدوية القمح و الأرز، وتقديم المعونات العينية والنقدية لهم.

– الإنفاق على شراء المستلزمات الرأسمالية التي تحتاجها الأجهزة الحكومية المختلفة كالأثاث والسيارات.

– توفير الرواتب و الأجور للعاملين في المؤسسات الحكومية والعسكرية وبدلات التنقل والسفر وغيرها من النفقات، لتسيير أعمال وشؤون الدولة.

– إنشاء بعض المشروعات أو المؤسسات التي لا تهدف على تحقيق الربح، والتي توفر خدمات عامة للسكان مثل: دائرة المرور، الأحوال المدنية والجزارات والبلديات، والكهرباء، والمياه، والغاز، والبريد.

–الاتفاق العسكري في الدولة لضمان الأمن والاستقرار السياسي فيها.[1]

ثالثا: أهداف السياسة المالية

1– زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للمواد والإمكانياتالمتاحة.

2– تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخفيضات المختلفة في مجالات كثيرة كالمهندسين مثلا.

3 – تحقيق استقرار الأسعار أي التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي.

4– إعادة توزيع الدخول، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال المواد لينعم جميع المواطنين بالرفاهية الاقتصادية أي استغلال الموارد المتاحة في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء.[2]

[1]. إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2]. حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره ، ص 342.

الفرع الثاني: السياسة التقشفية:

أولا: تعريف السياسة التقشفية

تعرف سياسة التقشف بأنها تلك السياسات التي تهدف إلى الحد من العجز في ميزانية الدولة، أي الفرق مابين نفقة الحكومة وتحصيلها للإيرادات، وتشمل السياسة التقشفية مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب حيث تختلف هذه الإجراءات من دول إلى أخرى ، وقد بدأت المناقشات الأولية لإقتصاديات التقشف والتركيز على دورها في تمويل حالات الطوارئ ومع تطور النظام الرأس مالي التي أحاطت بالثورة الصناعية ومن ثم كان إلزاميا على المالية العامة السعي على تطبيق شروط الرفاهية العامة ولكن تلك الرفاهية تتعرض دائما لضغوط لاسيما في فترات الركود ومنا نشأ الجدل حول السياسة التقشفية.[1]

– **التقشف:** هو لجوء الدولة إلى إتباع سياسات مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة وإيراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل رفع الضرائب بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة،وهذه تؤثر على مستويات الدخول المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشركات وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق بشكلية الاستهلاكي والاستثماري.

أو أن تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام بأشكاله المختلفة مثل الإنفاق على البنى التحتية أو الإنفاق على المشروعات العامة، والميزانيات التي تخصصها الدولة لمدفوعات الدعم أو مساعدات الأسر منخفضة الدخول،

أو أن تقوم الدولة بخفض أجور العاملين في الخدمة المدنيةأو غيرها من أشكال الإنفاق العالم المؤثر،وتهدف هذه الإجراءات إلى رفع درجة السيولة التي تتمتع بها الحكومة وتقليل درجة اعتمادها على الاقتراض بكافة أشكاله، وتتم هذه العمليات من الخفض الاختياري للإنفاق العام بهدف السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة، والسيطرة على نمو الدين العام ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي ورفع مستويات نموه الاقتصادي.

ويشير Mark Blyth من جامعة براون ومؤلف كتاب "**التقشف**": تاريخ فكرة خطيرة Austerity: The "History of a DangerousIdea"

الذي نشر مؤخرا إلى أن التقشف هو روشتة توصف للدول التي تعيش خارج إطار إمكانياتها،ولذلك تحتاج هذه الدول إلى شد الحزام على البطون، لكي تتمكن من أن تتعايش في حدود إمكانياتها المالية بدون اللجوء إلى مزيد من الاقتراض.وغالبا ما تلجأ الدول إلى سياسات التقشف عندما تواجه بأزمة عنيفة ناتجة عن ارتفاع مستويات الإنفاق وزيادة العجز المالي، ومن ثم نمو الدين العام للدولة على نحو غير مستدام، ويحدث ذلك عندما ترتفع معدلات العائد المطلوب على سندات الدولة عن معدلات النمو الحقيقي لاقتصادها القومي، حيث يترتب على

[1]. إبراهيم الغيطاني، **سياسة التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح**، مصر، ديسمبر2012

ذلك استمرار دين الدولة العام في الارتفاع إلى ما لا نهاية.[1]

ثانيا:ضوابط السياسة التقشفية

غالبا ما تؤشر الحكومات إلى هذا المنحى من خلال موازنتها العامة التي توصف بالتقشفية، حيث يتم اللجوء إلى خفض النفاق بهدف السيطرة على العجز في الموازنة، كذلك يستخدم التقشف في عمليات السيطرة على نمو الدين العام ورفع مستويات النمو الاقتصادي، وهذا ما يحصل على أكثر من مستوى

– التخفيف من الخدمات الاجتماعية والصحية العامة التي تقدمها السلطات الرسمية وتكبدها مبالغ كبيرة.

– التخفيف من نفقات لاسيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها.

–إقفال التوظيف في القطاع العام أو تقليصه إلى حدوده الدنيا، تخفيفا من الأعباء المالية التي تتكبدها الخزينة العامة، وفي مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الأجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا الحد.

– التخفيف من مشاريع البنية التحتية غير الضرورية وغير الملحة للبلاد.[2]

وتدخل سياسات التقشف في صلب اهتمام صندوق النقد الدولي، وتقوم فلسفة الصندوق على أن خطط التقشف والضبط المالي ينبغي أن تركز على الإصلاحات الهيكلية المتواصلة بدلا من التدابير المؤقتة أو قصيرة الأجل حتى توتي ثمارها، وفي دور أخرى، رغم مسعاها لإجراءات تقشفية خلال القرن العشرين، نجد أن نسب الدين العام ارتفعت نتيجة قيام السلطات بالجميع تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، مما أفضى إلى نمو سالب الأمر الذي أدى في النهاية إلى تفاقم مشكلة الدين العام، وفي اليابان خلال حقبة التسعينات، رأى الصندوق انه كان ينبغي على الحكومة إجراء إصلاحات هيكلة في القطاع المصرفي وتهيئة بيئة نقدية داعمة قبل أن تبدأ في تطبيق سياسات التقشف والضبط المالي و تأثيراتها السلبية التي شابت العملية.[3]

وتؤكد الدراسات صندوق النقد الدولي أ، عملية إصلاح الخلل المالي أي عجز الموازنة وتخفيض الديون تستغرق وقتا طويلا ففي بعض الحالات لم يتراجع الدين العام في بعض الدول إلا نسبة هامشية في المتوسط بعد مرور 15 عاما من تجاوزه نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي، و أحد أسباب ذلك هو صعوبة تخفيض العجز الأولى بسرعة، ولذلك ينبغي مراعاة الواقع عند تحيد ما يمكن تحقيقه من خفض عجز الموازنة والديون.

[1]. جامعة الكويت ،**السياسات التقشفية للاقتصاد في العالم**، 2019/04/03، https://www.almrsal.com./post/553773

[2]. زهرة خضير عباس العيدي، السياسة التقشف (مصر، اليونان) وسبل تطبيقها في العراق ،**مجلة السياسية والدولية**، العراق، ص 383.

[3]. المرجع السابق، ص 384.

وقد وضع صندوق النقد الدولي في إطار ذلك خارطة طريق للنجاح لتطبيق سياسات التقشف وتسوية أعباء الديون المفرطة الحالية تتلخص في:

- دعم النمو ليمثل أهم الأولويات لمواكبة الآثار الانكماشية المترتبة على التقشف المالي.
- يجب أن تركز السياسات على حل المشكلات الهيكلية الأساسية داخل الاقتصاد كما يجب أن تكون السياسية النقدية داعمة بقدر الإمكان.
- نظرا للوقت الذي يستغرقه تخفيض الديون، ينبغي التركيز في عملية الضبط المالي على التغيرات الهيكلية الدائمة ويمكن أن تساعد في هذا الخصوص قواعد المالية العامة والتي تعزز الشفافية والمساءلة في عملية الميزانية.[1]

ثالثا: إجراءات السياسة التقشفية

يختلف مدى وضوح حزمة الإجراءات المتبعة في إطار سياسة التقشف من دولة لأخرى، فمثلا في بعض الدول مثل: اليونان اتخذت تدابير تقشفية واضحة مثل : زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات وخفض رواتب القطاع العام، وشملت أيضا تخفيضات في الضرائب لفئات معينة من أثر التدابير الأخرى.

في بعض الدول الأخرى وعلى سبيل المثال شهدت بريطانيا تغيرا في سياسات الحكومة منصف عام 2010 و أدخلت تدابير مثل إعادة هيكلة نظام الرعاية الإجتماعية و إجراء بعض التخفيضات عليه، وعلى الرغم من أن تلك السياسات جاءت بأنها تدابير تقشفية، إلا أنه لا يمكن الاعتداد بها كذلك لأنها اتت في اطار نهج إصلاحي للحكومة، ومن ثم لا بد من التمييز بين التغيرات التي تدخل في إطار جدول الأعمال الحكومي وتلك التي تدخل وتلك التي تدخل لأسباب تقشفية، فمثلا لا يمكن اعتبار إزالة تدابير التحفيز المالي من قبل بعض الحكومات بأنها تقع ضمن حزمة التقشف، إذ أنها تقدم في الأصل على أنها إصلاحات مؤقتة، أي علينا أن نميز بين أمرين هدف التغيير والمدى الزمني له.[2]

وهناك اعتبار أخر، هو مدى استمرارية السياسات التقشفية من عدمها، ففي بعض الأحيان يتم الإعلان عن البدء في تطبيق تدابير التقشف في غضون عام واحد، وفي حالات أحرى ففي بريطانيا التدابير التي أعلن عنها في عام 2010، لم يتم تنفيذها بالكامل حتى الأن، وهناك مبررات اقتصادية قوية لمرحلة تدابير التقشف منها الحد من مخاطر الانكماش، أو الخوف من التبعات السياسية المحتملة، أو التأثير على أسواق المال إيجابيا، ومن الممكن

[1] .نفسه

[2] .المرجع السابق، ص 382.

أن تتعرض تلك السياسات متوسطة الأجل للتعديل أو التجميد، ومن ثم لا يمكن حساب ذلك كتدابير التقشف تتضمن إجراءات عدة تأخذ شكل مزيج من زيادة الضرائب وخفض النفقات العامة، حيث ترتفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بينما على جانب الإنفاق العام يتم تخفيض المعاشات العامة لموظفي الدولة، وتقليص الخدمات العامة التي لعا تأثير غير مباشر على رفاهية الأسر وتخفيضات في بعض صور الإنفاق العام مثل الإنفاق الدفاعي، وتخفيضات في إعداد ومستويات أجور العمالة في القطاع العام.[1]

المطلب الثاني: الميزانية العامة

أولا : تعريف الميزانية العامة

– تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة زمنية لاتفاق على تحقيق أهداف معينة مختلفة وتتضمن هذه البرامج موارد الدولة في تلك الفترة المقبلة ونفقاتها ولا يرتبط وضع البرامج المالية بفلسفة معينة وعلى هذا الأساس عرفت الميزانية على أنها عبارة عن تقدير لإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة وعرف المشرع الجزائري" الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا" ومضمون هذه التعاريف لا تختلف في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية وللميزانية نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة.

ويعني هذا أن الميزانية تعد من أهم أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية وهي ترتبط ارتباطا وثيقا من نواح متعددة كانت الدول غير الاشتراكية تعلق حكوماتها عن اتجاهات عامة وتنشر الأخرى المختلفة فيها برامج للعمل عند توليها مسؤولية الحكم أو في فترات الصراع للوصول إليه، فإن هذه الاتجاهات والبرامج لا تحمل صفة الالتزام[2] المحدد وتنفيذها خلال فترة مقبلة محددة على نحو ما يحدث في الدول الاشتراكية.

– هي توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة (سنة في المعتاد) تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية، ويتبين من هذا التعريف أن الميزانية تشتمل على عنصرين هما التوقع والإجازة فضلا عن كونها تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية، المالية والاجتماعية.[3]

– وعليه يمكن تعريف الميزانية العامة على أنها: وثيقة مصادق عليها من السلطات التشريعية المختصة وتحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترات زمنية معينة.

---

[1]. نفسه، ص 383.

[2].علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر بن عكنون، 2005، ص 69، 68.

[3]. محمد عبد المؤمن، **الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستار، دفعة 1999، ص 20.

ثانيا: قواعد الميزانية

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة، من شانها تدعيم الرقابة في الأموال العمومية، و تتمثل في المبادئ التالية:

أ– قاعدة سنوية الميزانية:primcipe de fannualitébudgetaire

جرى التعرف على أن الميزانية لفترة مقبلة تقدر بسنة، وقد اختيرت هذه المدة لعدة اعتبارات:

اعتبارات مالية: تختار مدة سنة لكونها أصلح مدة لعمل تقدير النفقات و الإيرادات، فهي حد طبيعي لتكرار العمليات المالية لاحتوائها على دورة كاملة الفصول.

اعتبارات سياسية: تعتبر مدة السنة فترة مناسبة لمراقبة الهيئة التشريعية للحكومة فيما يتعلق بتصرفاتها المالية، إذ لو قصرت عن ذلك أصبحتتلك الرقابة مرهفة، ولكانت مدعاة للتعطيل، ولو طالت عن ذلك لأدى هذا إلى ضعف الرقابة ويلاحظ ان فترة التنفيذ المالي للميزانية بفرنسا والجزائر يبدأ مع بداية العام الميلادي، وفي الجزائر تنص المادة 3 من رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي:

(يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال).

ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا، حيث ترد عليه بعض الاستثناءات، مثل نظام الميزانية قبل الإثني عشر في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذ تترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة.

كما يعتبر استثناء من مبدأالسنوية الميزانيات المخصصة للبرامج و المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات ويرتبط بمبدأ السنوية حساب العمليات التي يتم على أساسها تنفيذ الميزانية في نهاية العام أو ما يسمى بالحساب الختامي للميزانية، وهناك طريقتان.

1–طريقة حساب الخزينة: تقوم هذه الطريقة على تسجيل ما ينفذ في الميزانية فعلا من نفقة أو يحصل من إيراد خلال العام أما باقي النفقات التي كان مقدر تحصيلها وللم تحصل خلا السنة فإنها ترحل إلى السنة المالية التالية أن كان ذلك مقتضي.

2-طريقة حساب التسوية: مقتضي هذه الطريقة في عمل الحساب الختامي للدولة أن يدخل فيه كافة الإيرادات والنفقات التي ينشأ الحق في تحصيلها أو الالتزام بدفعها خلال السنة، بغض النظر عن التاريخ الذي يتم فيه التحصيل أو الدفع الفعلي.

ويعني هذا أن يضاف إلى السنة المالية فترة إضافية تقوم خلالها الدولة بتسوية ما ينشأ لها أو عليها من حقوق و التزامات، وقد يحدد لهذه الفترة حدا أقصى أو لا يحدد ويعتبر عمل حساب الدولة الختامية بهذه الطريقة في هذه الحالة استثناء أيضا من مبدأ السنوية.[1]

ب- قاعدة وحدة الميزانية: يقضي هذا المبدأ بأن عناصر الإيرادات العامة وعناصر الإنفاق العام في وثيقة واحدة دون تشتتها في بيانات مختلفة، يمثل كل بيان منه ميزانية مستقلة، كما لو تم إعداد الميزانية المستقلة للولايات والبلديات تكون مستقلة عن ميزانية الدولة وهذا لعرضها في أبسط صورة والهدف من جعل الميزانية في وثيقة واحدة هو:

- سهولة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المالي .
- تجنب الباحث إجراء التسويات الحسابية التي يلزمها الأمر لدراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة.
- توضيح كافة الإيرادات و أوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تحمل عليها مهمة ترتيب الأولويات لإنفاق العام للدولة.

ج- قاعدة عمومية الميزانية: وهذا المبدأ يحقق

- الوضوح والصدق في الإيرادات والنفقات التي تفيد الميزانية على حقيقتها أو استثناء.
- المحافظة على حق السلطة التشريعية في الإذن بالجباية والاتفاق فلا يجبى أي مبلغ بدون إجازة منها ولا ينفق أي مبلغ بدون موافقتها.

د- قاعدة توازن الميزانية: يقصد به أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، و تأسيسها على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي الإيرادات على إجمالي النفقات العامة فهذا يعبر عن وجود فائض في الميزانية، وكذلك في حالة زيادة النفقات يعبر عن وجود عجز في الميزانية.

والتوازن في الميزانية قد يكون شكليا أو ماديا، ويقصد به أن نغطي كل النفقات العامة بواسطة الإيرادات العامة، حيث لا يجوز اللجوء إلى القروض لسد العجز في الميزانية.[2]

---

[1]. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص259-258.

[2].فيصل عزاب، **دور الإصلاح الجبائي في دعم الجباية العادية لتمويل الميزانية العامة للدولة**، مذكرة نيل ماستر أكاديمي، الجزائر، 2014/2013، ص 7-10.

هـ – قاعدة عدم التخصيص:وتلتزم هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص قائمة واحدة تقابلها قائمة قائمة المصروفات التي تدرج كل النفقات، أي توجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، ومن خصائص هاته القاعدة

– تؤدي إلى إحكام الرقابة لدى السلطة التشريعية على مختلف النفقات العامة و أوجه انفاقها والإيرادات العامة.

– في حالة تخصيص إيراد معين لنفقة معينة لا تؤدى تقديم الخدمة على وجه مرضي في حال زيادة النفقة عن الإيراد.

– يؤدي إتباع هذه القاعدة إلى الحد من مطالب الفئات السياسية والإجتماعية.

– يؤدي إتباع هذه القاعد على الحصول المجتمع على اكبر إشباع ممكن للحاجات العامة.

– إن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي على المساس بكمال وشمولية الميزانية العامة. [1]

ثالثا: الطبيعة المالية والقانونية للميزانية الدولة:

01– الطبيعة المالية:

تحتوي الميزانية العامة على نحوما يظهره لنا تعريفها المتقدم على عمل تقديري يتعلق بفترة مستقبلية تنتج عنه تقديرات كمية للنفقات والإيرادات العامة،ونقطة البدء في هذا العمل هوتحديد حجم الخدمات العامة التي تقرر الدولة القيام بها من خلال الفترة المقبلة التي تغطيها الميزانية، ثم تقدير النفقات العامة اللازمة لأداء هذه الخدمات، وأخيرا تقدير الإيراداتالعامة التي تغطي هذه النفقات على أن يتم بعد ذلك المقابلة بين هذين النوعين من التقديرات والتي تعكس النفقات على أن يتم بعد ذلك المقارنة بين هذين النوعين من التقديرات والتي تعكس عملا تحليليا، تحليل الإنفاق العام والإيراد العام على مكونات كل منها ثم اختيار المكونات الأكثر صلاحية في الجانبين بما يتماشى والخطوط الأساسية للسياسة المالية العامة للدولة من النواحي الإنفاقيةوالإرادية.

وتتبلور نتائج العمل التقديري المتقدم في صورة جدول محاسبي يبين المحتوى المالي للميزانية، والذي يحتوى على تقديرات النفقات العامة مع تقسيمات بين الأنواع المختلفة من الإنفاق العام وبين الهيئات المختلفة القائمة بالإنفاق العام وتقديرات الإيراد العام مع تقسيمها بين الأنواع المختلفة له، وهذا الجدول المحاسبي يحتوي على تقديرات تتصل بفترة مستقبلية كما أوضحنا، ولهذا فإن الميزانية تمثل حالة تنبؤ لها بعدها الزمني الذي يغطي فترة مستقبلية هي السنة عادة كما أسلفنا، وليس من اللازم أن تكون هذه السنة هي السنة التقويمية (الميلادية في المعتاد والتي تبدأ من أول يناير إلى آخر ديسمبر) وإنما قد يتحدد بدؤها وانتهاؤها بتواريخ تختلف عن تواريخ بدء وإنهاء

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية ، مصر ، 2005/2004، ص 91-92.

السنة التقويمية بل وقد تمتد لفترة أطول من العام إذ تغطي ميزانية بعض الدول والهيئات المحلية لفترة عامين لا عام واحد، حيث يتحدد ذلك وفقا لظروف النشاط المالي الخاص بكل دولة من الدول.[1]

02- الطبيعة القانونية لميزانية الدولة وقانون ربطها:

هذا الجدول المحاسبي السالف الذكر يكتسب صفته القانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله ملزما، إلا أنه ينبغي عند البحث في الطبيعة القانونية للميزانية أن نفرق بين الميزانية نفسها وبين قانون ربطها.

فتقوم السلطة التنفيذية بتحضير الميزانية في معظم الدول ثم تعرضها بعد ذلك على الهيئة التي تحددها السلطة التشريعية لاعتمادها، فإذا وافقت عليها صدر بها قانون يعرف "بقانون ربط الميزانية"، أما الميزانية نفسها فإنها تعتبر رغم موافقة السلطة التشريعية عليها عملا إداريا لا من جهة الموضوع فحسب (إذ هي تقرر قواعد عامة ودائمة)، وإنما من ناحية الشكل أيضا إذ هي خطة تعدها السلطة التنفيذية لتنظيم الإنفاق والإيراد عن مدة معينة، وهذا اختصاص من اختصاصاتها في شكل قرارات إدارية، أما قانون ربط الميزانية فإنه يعد عملا تشريعيا من حيث الشكل فقط لأنه صادر عن السلطة التشريعية في الشكل الذي تصدر فيه القوانين، أما من زاوية الموضوع فهو ليس سوى عمل إداري لأنه لا يتضمن أية قواعد عامة جديدة ولا يعطي للحكومة سلطة أو حقا لم يكن لها من قبل بمقتضى القوانين السارية، فالإيرادات التي تستطيع الحكومة تحصيلها والنفقات التي يؤذن لها بالقيام بها كلها ناتجة عن قوانين سابقة، ولكي تمارس الحكومة سلطتها هذه لابد لها من الحصول على إجازة من جانب السلطة القائمة على أمر التشريع على التقديرات الواردة في الجدول المحاسبي التقديري السابق، ولكن هذه الإجازة تظل عملا إداريا هي الأخرى، ولذلك فإن هذا العمل يجب أن يكون في حدود القوانين المطبقة في الدولة، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطة التنفيذية قد تنتهز أحيانا فرصة تقديم الميزانية للسلطة التشريعية للاعتماد، فتلحق بها تشريعات حقيقية، أي قوانين من حيث الشكل والجوهر، وفي مثل هذه الحالة ينطوي قانون الميزانية على عنصرين متميزين تمام التمييز، والميزانية هي قانون من الوجهة الشكلية وعمل إداري من الوجهة الموضوعية، والتشريعات الملحقة بها هي قوانين بالمعنى الكمي للكلمة (شكلا وموضوعا)، ومثل هذا المسلك أي المتعلق بملحقات الميزانية الذي تأخذ به بعض الدول يعتبر معيبا وليس من السهل تبريره وذلك لسببين أساسيين، الأول لأنه غير منطقي لأن القانون الصادر يربط بالميزانية ذو الصفة المؤقتة والذي لا تتعدى مدته السنة المالية في الأحوال العادية، وبهذا المعنى فإنه لا يصح أن يتضمن تشريعات حقيقية أي عامة ودائمة بالنظر إلى أن تتضمن الميزانية العامة سنة بعد أخرى.

[1] .زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة الدار الجامعية**، بيروت،1994، ص 18.

نصوص قوانين من هذا القبيل تجعل من الصعب في المستقبل الرجوع إلى هذه النصوص لنشأتها في الميزانيات المختلفة، والثاني لأنه ينطوي على خطورة كبيرة وذلك لأن العادة قد جرت على أن تسود روح السرعة في المجالس النيابية أثناء نظر الميزانية السنوية للدولة، وإلحاق قانون عادي بها لا يتيح التريث في دراسته ولا يترك الفرصة لبحث الغرض منه والنظر فيما يترتب على تقريره من نتائج، وعادة ما تلجأ الحكومة إلى إلحاق القوانين العادية في الميزانية تنافيا مع الإجراءات البطيئة التي تمر بها القوانين وجريا وراء التعجيل في إقرارها، ولكن هذا التعجيل قد يؤدي إلى إدخال تعديلات خطيرة على التشريعات المالية في الدولة، لذلك فإن المسلك المشار إليه يعتبر من الأمور التي ينبغي التخلي عنها.[1]

[1]. المرجع السابق ، ص19.

المطلب الثالث: واقع السياسة التقشفية المالية في الجزائر.

تعد السياسة التقشفية في الجزائر موضوع حديث النشأة فكان الموضوع في بداية سنة 2015 وكان ذلك نتيجة أزمات إقتصادية منها العالمية والمحلية التي شهدها القرن 21 والتي مست الجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى.

أولا:لمحة عن السياسة التقشفية المالية في الجزائر

عاشت الجزائر بعد الإستقلال عدة تقلبات إقتصادية مست مختلف القطاعات وتمثلت في عدة مراحل نذكر منها:

- **أزمة 1988**:

دفع إنهيار أسعار النفط سنة 1988 إلى نشوء أزمة إقتصادية داخلية حادة برزت في مشكل إختلالات هيكلة عميقة كشفت بوضوح عن فشل الإستراتيجية المنتجة خلال فترة التسيير الإشتراكي أين كان تدارك الإنفاق باستخدام عوائد الصادرات النفطية المرتفعة، مما دفع الدولة إلى إتباع مجموعة من إجراءات إلا انه لم يطلق عليها سياسة التقشفية.[1]

- **أزمة 2015**:

تعود نشأة السياسة التقشفية المالية في الجزائر إلى تجميد بعض المشاريع التي لم يتم إنجازها بعد.

حيث دعى الوزير الأول في أوت 2015 وزير المالية إلى إتخاذ تدابير اللازمة والرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، و ألزمت كافة الوزارات على ضرورة تجسيد إجراءات سياسة التقشف، وتشجيع الإستثمار المحلي ومحاولة رفع العراقيل عليه وجلب رؤوس أموال إلى الخزينة وباشرت الحكومة هاته الإجراءات.

ثانيا: إجراءات السياسة التقشفية

- **سنة 1986**:

- اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتطبيق إصلاحات واسعة في كل من السياسة المالية والنقدية، وكذلك اللجوء إلى المديونية الخارجية.

- منع المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية من خلال إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة.

- تصفية الشركة العمومية من خلال خصوصية المؤسسات وتسريح العمال.

-إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الإقتصادية.[2]

[1]. ليلى ميهوبي، **أثر الإصلاحيات الإقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر**، مذكرة ماستر ، أم البواقي، 2015، ص 27.

[2].بطاهر علي، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، الجزائر، ص 188 – 191.

- **سنة 2015**:

اتخذت الدولة اجراءات في مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من اجل سد العجز الموازني وتمثلت هذه الإجراءات في:

1- القيام بإطلاق مخطط لتمويل المحلي إمتدادا لستة أشهر عبر بيع سندات إلى رجال الأعمال خارج الإطار الإقتصادي كانت الفكرة خلف هذا الإجراء أن إستخدام هذا المال سيكون كافيا لتمويل الإنفاق على المدى القصير وهذه السندات عبارة عن اوراق مالية مسجلة مغفلة لحامليها بأسعار فوائد تتراوح بين 5 إلى 5,75 في المئة

2- الزيادة في الضرائب والحرص على تحصيلها واستحداث ضرائب جديدة.

4- الزيادة في تسعيرات الماء والكهرباء والبنزين وهذا ما قمت به الدولة في بداية التسعينات لمواجهة الأزمة المالية وكانت هذه الأزمة بسبب المديونية الكبيرة مع صندوق النقد الدولي.[1]

5- تقليص المخصصات المالية السنوية للقطاعات الوزارية بـ 25% و أمرت الحكومة بالخفض التدريجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب كمنحة المسؤولية ومنحة المردودية.

6- تقليص البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية.

7- تقليص ميزانية الجامعات ومختلف المراكز التابعة لقطاع التعليم العالي إلى أقل من 25% من خلال التخلي عن بعض المنح والتعويضات تدريجيا، وتقليص حجم التربصات والتكوين بالخارج.[2]

8- التوسع في الواردات من خلال توليد قاعدة صناعية في إطار مشاريع مشتركة، وتركيز الحرص على بقاء الملكية بأيدي الجزائريين.

9- فرض حصص وقيود أخرى على المستوردين، لاسيما في قطاع السيارات في حين منحت وكالات السيارات مهلة ثلاثة سنوات لاستثمار في قطاع تصنيع السيارات.

10- الإعلان عن سلسلة مشاريع مشتركة بين المستثمرين المحليين و الأجانب في قطاع السيارات والفولاذ والفوسفات والإسمنت.[3]

---

[1]. ابراهيم الهواري،**هل سيدفع التقشف الجزائر إلى العودة إلى الإستدانة، بدون صفحة**،15 /2019/04، https://www.sasa post.com

[2].عائد عميرة، **موجة من التقشف في الجزائر عقبة تهاوي أسعار النفط،بدون صفحة**،2019/03/26، https://www.noon post.com

[3].موقع الحوار، **تفاصيل خطة التقشف في الميزانية، مجلة الحوار**،الجزائر، 2015/12/11، بدون صفحة.

ثالثا: أسباب السياسة التقشفية المالية في الجزائر:

– سنة1986:

-عدم القدرة على تحول الإقتصاد الوطني من التبعية للخارج في مجال السلع الإستهلاكية و الإستثمارية.

– ثقل المديونية الخارجية الأمر البذي دفع إلى تبني إعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الإقتصادية.

– العجز وعدم القدرة على تمويل و إعادة تموين بالمواد الأولية والسلع نصف مصنعة .

– اعتماد الإقتصاد الجزائري المفرط على صادرات المحروقات مما عمق المشكلة.[1]

-سنة 2015:

يعود انتهاج السياسة التقشفية المالية في الجزائر لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

– انخفاض أسعار النفط المالية في السوق الدولية من 145 دولار إلى أقل 40 دولار في ظرف أشهر قليلة.[2]

تسجيل عجزا قياسيا في الميزانية بنحو 16%الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 وقدر عجز الميزان التجاري في 2015 بنحو 137 مليار دولار بسبب تراجع الإيرادات النفطية بنحو 40 %.

– تراجع حاد في الإحتياطي المالي للبلاد حيث كان سنة 2013 ، 194 مليار دولار و انخفضت في 2014 إلى 195 مليار دولار قبل أن تنخفض سنة 2015 إلى نحو 179 مليار دولار في الربع الأول من 2016 لتنخفض مجددا إلى 136 مليار دولار، في انخفاض لتلك الإحتياطات .[3]

– تراجع إيراداتالطاقة في الجزائر بنسبة 41% خلال سنة 2015، حيث أنها تشكل 95 % من صادرات الجزائر العضو في منظمة أوبك.[4]

رابعا:

انعكاسات السياسة التقشفية:

كانت لسياسة التقشفية المالية انعكاسات على مختلف القطاعات وفي جل النواحي مما أثر على المستوى المعيشي لأفراد و ارتفاع نسبة المشاكل الاقتصادية وتمثلت هذه الانعكاسات فيما يلي:

– سنة 1986:

– تفاقم حجم المديونية الخارجية.

---

[1] .شناقي ليندة، **تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري**، أطروحة دكتورته، باتنة الجزائر، 2010، ص 122 – 123.

[2] .ابراهيم الهواري، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[3] . عائد عميرة، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[4] . موقع الحوار ، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

– تفاقم نسبة البطالة بعد تسريح عدد كبير من عمال المؤسسات العمومية.

–إصدار العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم علاقات العمل.

– رفع عائدات الإستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية وكذلك من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للإستثمار.[1]

– سنة 2015:

– ارتفاع أسعار السلع وتجهيزات وتنامي مستوى البطالة بسبب تقليص نسبة التوظيف في الكثير من القطاعات أهمها التربية والتعليم .

– الانهيار العام والمتواصل لأسعار سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار واليورو.

– قيام جزء كبير من المواطنين بتحويل أموالهم من الدنيا الجزائري إلى العملة الصعبة باليورو أو الدولار، أو من خلال شراء الذهب للمحافظة على قيمة أموالهم.[2]

– تسجيل عجز متواصل في الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات والميزان التجاري.

– انخفاض القدرة الشرائية بالمواطنين وتفاقم مشاكل البطالة والتضخم نظرا لسعي السلطات إلى تعويض النقص في الخزينة العمومية بتوسع في الوعاء الجبائي. [3]

[1].عظيم أسماء، **التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد1988م** ،مذكرة ماستر، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 183.

[2]. عائد عميرة، مرجع سبق ذكره. بدون صفحة.

[3]. موقع الحوار ، مرجع سبق ذكره.

المبحثالثاني :الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

باعتبار الدراسات السابقة أحد أهم عناصر الدراسة والذي يعتبر كباب للقيام بالدراسة فإنه كان من الضروري استعراض هذه الدراسات من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات السابقة الجزائرية

أولا: الدراسات السابقة

1-دراسة بوزيد سفيان 2017: تحت عنوان التسيير المالي في ظل سياسة التقشف دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية تشي غيفارى مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

إشكالية ومنهج الدراسة:

تمحورت إشكالية الدراسة حول الميزانية العمومية في ظل سياسة التقشف وكانت الإشكالية كما يلي:

كيف يتم إعداد ميزانية المؤسسات العمومية في ظل سياسة تقشفية؟ ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التفسيري بناءا الفرضيات وطرح الأسئلة و أسلوب المقارنة .

تهدف هذه الدراسة :

- إبراز أهمية الميزانية العامة وكيفية إعدادها وتنفيذها لخدمة المصلحة العامة.
- تبيان حقيقة السياسة التقشفية و أثرها على اقتصاديات الدول ومن النتائج المتوصل إليها.
- المحاسبة العمومية كأداة لتسيير المالي العمومي هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن التطبيق السليم والصحيح في صرف النفقات.
- ترخيص الرقابة المالية للمجالس البرلمانية السابقة واللاحقة.

2- دراسة يحياوي عبد الحفيظ 2011:تحت عنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1970م -2009م) مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية المركز الجامعي بغرداية.

إشكالية ومنهج الدراسة:

كانت إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى تساهم آليات تفعيل السياسة المالية في سيطرة على الإختلالات الخارجية وبالتالي تحقيق الخارجي (الميزان التجاري) ؟ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الطالب على كل من المنهج الوصفي ومنهج الاسترداد التاريخي والمنهج التحليلي بناءا على الجداول والبيانات الإحصائية خلال فترة 2009/1970.

تهدف هذه الدراسة:

– بيان دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي .

– تحديد دور السياسة المالية في الإقتصاد الوطني.

ومن النتائج المتوصل إليها:

– أن التوازن الداخلي لم يعد يقتصر على التوازن الكمي أو المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل أصبح له علاقة بالجانب المالي و الإقتصادي للميزانية العامة.

– أن الإصلاح الإقتصادي والمالي يعتبر إصلاحا تدريجيا بحيث لم تستقر السياستين المالية والتجارية.

3– حسين كشيفي 2012: تحت عنوان إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية، حالة الجزائر (2000–2009) مذكرة ماجستير تخصصص علوم إقتصادية جامعة المسيلة .

إشكالية ومنهج الدراسة:

جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم السياسات النقدية والمالية في تصحيح الإختلالات الإقتصادية و إعادة التوازن الكلي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2009) وللإجابة على هذه الإشكالية إعتمد الطالب على مزيج من المناهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، بناءا على التحليلات الرياضية والإحصائية.

تهدف هذه الدراسة :

– محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، من خلال التعرف على مفهوم و أدوات و أهداف هذه السياسات.

– محاولة معرفة وإظهار الإختلالات التي يمكن ان يتعرض لها أي إقتصاد و الآليات المتاحة للسياسة المالية لعلاج هذه الإختلالات.

ومن النتائج المتوصل إليها:

– لقد أكد جل الإقتصاديين المعاصرين على وجوب التنسيق والمواءمة بين السياستين المالية والنقدية لأجل تحقيق إقتصاد ذات نجاعة كبيرة.

– سلكت السياسة المالية والنقدية إتجاها إنكماشيا طيلة فترة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في الجزائر.

4– دراسة بهاء الدين الطويل2016:تحت عنوان دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصاديدراسة حالة الجزائر 1990م –2010م. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي جامعة الحاج لخضر أحدث من الطالب بهاء الدين

إشكالية ومنهج الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية إعتمد الطالب على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التجريبي بناء على قياس العوامل المؤثرة للظاهرة.

وتهدف الدراسة إلى :

– التطرق إلى موضوع لم ينل الجانب الكبير من إهتمام الأكاديميين.

– محاولة الإلمام بظاهرة النمو الإقتصادي وجمع النظريات والمناهج المفسرة له.

وتوصلت إلى النتائج التالية :

– تميزت السياسة المالية في البلاد بارتفاع النفقات العامة من سنة لأخرى وكذلك شأن الإيرادات العامة.

– حققت الموازنة العامة الجزائرية عجزا في جل السنوات لكن هذا العجز صوري خاصة مع بداية الألفية الجديدة، كانت حقيقة الموازنة العامة.

– شهدت السياسة المالية على تجاذبات فكرية طالتها، وطالت استخدام الدولة لها بحجة التدخل في الحياة الاقتصادية.

– ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول، مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لحماية إدراك أهداف كل منهما.

5– دراسة عبد الجليل شليق 2012: تحت عنوان إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر (1990–2009) مذكرة ماجستير تخصص علوم إقتصادية جامعة المسيلة

إشكالية ومنهج الدراسة:

وتمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري في التحكم وتقليص معدلات التضخم في الفترة 1990–2009 وتحقيق استقرار وتوصلت الأسعار المحلية؟

وللإجابة على الإشكالية إتبع الطالب المهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال إستخدام أدوات تحليل البيانات والإحصائيات.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على آليات عمل السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم.

– محاولة معرفة إتجاهات سياسة الأسعار و الجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق الإستقرار في الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية .

وتوصلت إلى نتائج منها:

– اتضح أن السياسة المالية احدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، فهي عبارة عن محصلة تدخل سياسة الاتفاق الحكومي والسياسة الضريبة وسياسة إدارة الدين العام.

– إن سياسة الميزانية كانت تعتمد بشكل كبير في فترة التسعينات على التمويل الخارجي والبنكي لتغطية العجز الموازي.

– عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الاصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة.

6 – دراسة قسيمة مصطفى 2017:تحت عنوان أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016) دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وعقود، جامعة المسيلة.

إشكالية ومنهج الدراسة:

كانت إشكالية الدراسة كما يلي ماهو أثر السياسة المالية في الحد من عجز الموازنة العامة للجزائر، وما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الطالب على المنهج الإستقرائي إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، بناء على إستقراء الكتب والأبحاث في مجال الدراسة.

تهدف هذه الدراسة:

إيضاح مجموعة من المفاهيم مثل: السياسة المالية، الموازنة العامة صندوق ضبط الإيرادات، و أهمية صندوق ضبط الإيرادات في الموازنة العامة.

وتوصلت إلى نتائج منها:

– سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال أغلب سنوات الدراسة نتيجة لإرتفاع حجم النفقات الإستثمارية.

– حقق صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أهدافه الأساسية المتمثلة في: دفع المديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة.

– اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التنموية وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

بعد التطرق لعدد من الدراسات السابقة والتي كانت دراستها حول موضوع دراستنا الحالية كان لابد من إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية حول موضوع البحث.

– من خلال عرضنا لأهم نتائج الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع السياسة المالية وعلاقتها بالمزانية العامة اتضح لنا بأن كافتها تستخدم المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي استخدمت منهج دراسة الحالة وهذا المنهج يتوافق مع المنهج الذي اعتمدناه في دراستنا الحالية.

– اعتمدت الدراسات السابقة على أداة الإستبيان والتحليل الإحصائي للبيانات، أما دراستنا الحالية فقد استخدمت أداة المقابلة والبحث الوثائقي، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة تهدف إلى الإحاطة بالسياسة المالية أكثر من الميزانية العامة، في حين أن دراستنا أحاطت بشكل كبير على الميزانية العامة ومحاولة عرض أهم التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة.

– حاولنا أن نبين من خلال هذا بعض الدراسات السابقة والتطرق إلى النتائج المتوصل إليها والهداف ومناهج الدراسة ومقارنتها بدراستنا الحالية والاستفادة منها خلال إنجازنا للبحث.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية لسياسة المالية والميزانية العامة فقد تم التعرف على السياسة المالية و أدواتها وسياسة التقشفية و إجراءاتها وضوابطها، والميزانية العامة ومفهومها وطبيعة القانونية والمالية وقواعدها كان ذلك في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا الحالية ثم قمنا بمقارنتها و أهدافها والنتائج المتوصل إليها وهذا لتسهيل حل مشكلة دراستنا والتي سيتم معالجتها ميدانيا في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة إحدى الميزانيات المحلية.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

نظرا لأهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه يجب أن يحظى بجانب تطبيقي لمعرفة مدى مصداقية الجانب النظري، حيث أن الميزانية العامة تعد المعبر الصادق عن أهداف السياسة المالية باعتبارها هي مصدر النفقات والإيرادات حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الميزانية العامة على النحو التالي:

- المبحث الأول: الطريقة و الأدوات
- المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

في هذه المرحلة حاولنا الإستعانة بالمقابلة لتجميع بيانات حول الميزانية، والتي تتيح لنا فرصة معرفة إيرادات ونفقات البلدية خلال فترة الدراسة لتسهل علينا معالجة الموضوع للوصول إلى النتائج المرجوة

المطلب الأول: الطريقة

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة و لتوضيح الدراسة قمنا بالخطوات التالية:

خطوات الدراسة:

من منطلق تجميع وتحليل البيانات لسهل علينا التعرف على أثر السياسة التقشفية على الميزانية العامة قمنا بمجموعة من الخطوات والمتمثلة فيما يلي:

الخطوة الأولى: "تعيين أداة الدراسة" حيث تم اختيار ميزانية محلية محل الدراسة والتي قمنا فيها بالإعتماد على المقابلات والوثائق المقدمة من مصلحة البلدية.

الخطوة الثانية: "تجميع المعطيات اللازمة لدراسة " تم في هذه الخطوة تصميم الميزانيات الخاصة بالبلدية في الفترة من 2014 إلى 2019 وذلك بالإعتماد على معطيات المرحلة الأولى.

الخطوة الثالثة: "عرض النتائج المتوصل إليها" من خلال عرض هذه المعطيات وتحليلها والتأكد من مصداقية هذه البيانات بالعودة إلى الوثائق المحصل عليها.

الخطوة الرابعة: "تحليل ومناقشة المعطيات" يتم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال الأدوات المستخدمة والبيانات ومعالجة فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب

من أجل تحقيق أهداف الدراسة يجب تحديد الأدوات والأساليب المستخدمة في ذلك من أجل الوصول إلى البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وعليه اخترنا طريقة المقابلة وتجميع الوثائق من خلال ما يلي:

1-1- الأداة المستعملة: كأداة تساعدنا على هذه الدراسة اخترنا إحدى الميزانيات المحلية لإحدى البلديات والتي قمنا بها بالحصول على المعلومات من خلال القيام بعملية المقابلة وتجميع الوثائق التي لها علاقة بموضوع دراستنا ثم تحليل هاته الوثائق للوصول إلى النتائج المرجوة.

1-2- التعريف بالبلدية محل الدراسة :

أولا: نبذة تاريخية عن بلدية لرجام :

جغرافيا :تقع بلدية **لرجام** شمال مقر الولاية تيسمسيلت على بعد 33كلم على الطريق الوطني رقم 19، يحدها غربا ولاية غليزان والشلف ، تتميز بتضاريس وعرة وجبال عالية تغطيها الغابات و الأحراش ،

حدود البلدية (مصادق عليها بقرار ولائي رقم 215 /86 المؤرخ في 1986/04/20 المتضمن المصادقة على محضر الاعتراف بحدود إقليم البلدية) تحدها البلديات التالية :

- من الشمال : بلدية الأربعاء – بلدية الأزهرية
- من الشرق : بلدية برج بونعامة – بلدية سيدي عابد – بلدية تملاحت
- من الجنوب : بلدية عماري – بلدية المعاصم – بلدية سيدي العنتري و بلدية الملعب
- من الغرب : بلدية الرمكة ولاية غليزان - بلدية أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)

– **تاريخيا** : تضاريس المنطقة الجبلية الوعرة والغابية ذات الأدغال والأحراش ،جعلها مركزا إستراتيجيا لجيش التحرير الوطني ، كما أصبحت فيما بعد مقرا للمنطقة الثالثة ومكانا مميزا لانعقاد اجتماعات قيادات الثورة للولاية الرابعة التاريخية ، ذات الارتباط الوثيق باستمرار الثورة ومصيرها.

– **إداريا** :لقد كان لمضايقات جيش التحرير الوطني للاستمرار الفرنسي بالمنطقة دورا هاما في دفعه إلى ترحيل السكان العزل من قراهم و مداشرهم المتواجدة بعمق الريف والزج بهم في محتشدات بنيت بسواعدهم بغية عزل الثورة عن الشعب ، واحتواء ضربات جيش التحرير الوطني.

كما تم إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة **s.a.s** لخدمةمصالح أفراده وعملائه ، وهذا بعد أن كانت منطقة لرجام عبارة عن سوق أسبوعية تسمى **سوق الحد** تابعة إداريا إلى البلدية المختلطة **موليار** (برج بونعامة) حاليا.

- أنشأت البلدية بموجب قرار فرنسي عام 1956 م
- و في سنة 1958 نظمت انتخابات لتأسيس مجلس بلدية **لرجام** ، وكما يقال سميت بهذا

الاسم استنادا إلى الرواية التاريخية التي تروي أن **الأمير عبد القادر** كان يتخذ من سهلها ملعبا ومكانا للراحة ويضع ما يسمى ب :(الرجم) أي قمام من الحجر كعلامة رمزية للتواصل بين السابق واللاحق من جيش الأمير عبد القادر وأتباعه من المنطقة.

تتربع على مساحة قدرها 26600 هكتار ، يبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء الأخير

العام للسكان والسكن 25163 نسمة ، وتضاريس المنطقة صعبة جدا كونها ذات طابع جبلي بنسبة 90%.

- تاريخ إنشاء البلدية : 28 جوان 1956
- رقم التعريف الإحصائي : 098438065079703
- الرمز الجغرافي : 3806
- تركيبية ومكونات البلدية محددة بالمرسوم رقم 84 – 365 المؤرخ في 01-01 -1984 (الجريدة الرسمية 84/67).
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مصادق عليه بقرار ولائي رقم 192 المؤرخ في 1997/07/16 .
- الارتفاع عن سطح البحر : 800 متر

عدد السكان : 25163 نسمة

مساحة الإقليم : 266 كلم ^{2}

الطابع السائد للسكان : حضري

التجمعات السكانية :

حضري : 2318

ثانوي : 773

ريفي : 1023

المسافة بين مقر البلدية و الدائرة : حوالي 80 م

المسافة بين مقر البلدية و الولاية : حوالي 35 كلم^2

متوسط التساقط السنوي للأمطار: حوالي من 1000 ملم 1500 ملم

المساجد : عددها 10 مساجد

داخل المدينة : 01

- مسجد أبي ذر الغفاري لرجام مركز يبعد عن مقر البلدية حوالي 100 م

خارج المدينة : 09

- مسجد الحسن البصري حي جدو قدور يبعد حوالي 1.5 كلم

- مسجد الحسين بن علي حي جدو قدور يبعد حوالي 2 كلم
- مسجد الأرقم بن الأرقم حي غزلية يبعد حوالي 3 كلم
- مسجد عائشة أم المؤمنين – الشهيد أعمر يبعد حوالي 10 كلم
- مسجد عبد الحميد بن باديس دوار أولاد عائشة يبعد حوالي 03 كلم
- مسجد الحسن بن علي دوار أولاد عائشة يبعد حوالي 05 كلم
- مسجد عبد الله بن مسعود دوار الكرارمة يبعد حوالي 01 كلم
- عبد الله بن عباس دوار العبايس يبعد حوالي 04 كلم
- مسجد سيدي قاسم دوار القواسم يبعد حوالي 07 كلم

شبكة الطرق :

- طول الطريق الوطني رقم 19 داخل حدود البلدية : 15 كلم
- طول الطرق الولائية : عدد ها أربعة .
- لرجام المعاصم :09 كلم
- لرجام سيدي العنتري : 06 كلم
- لرجام الملعب : 22 كلم
- لرجام الرمكة :19 كلم

ثانيا:تعريف البلدية حسب القانون 10/11:

المادة 01:البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتعبالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة

المادة 02 :البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

الهيكل التنظيمي لبلدية لرجام:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبلدية.

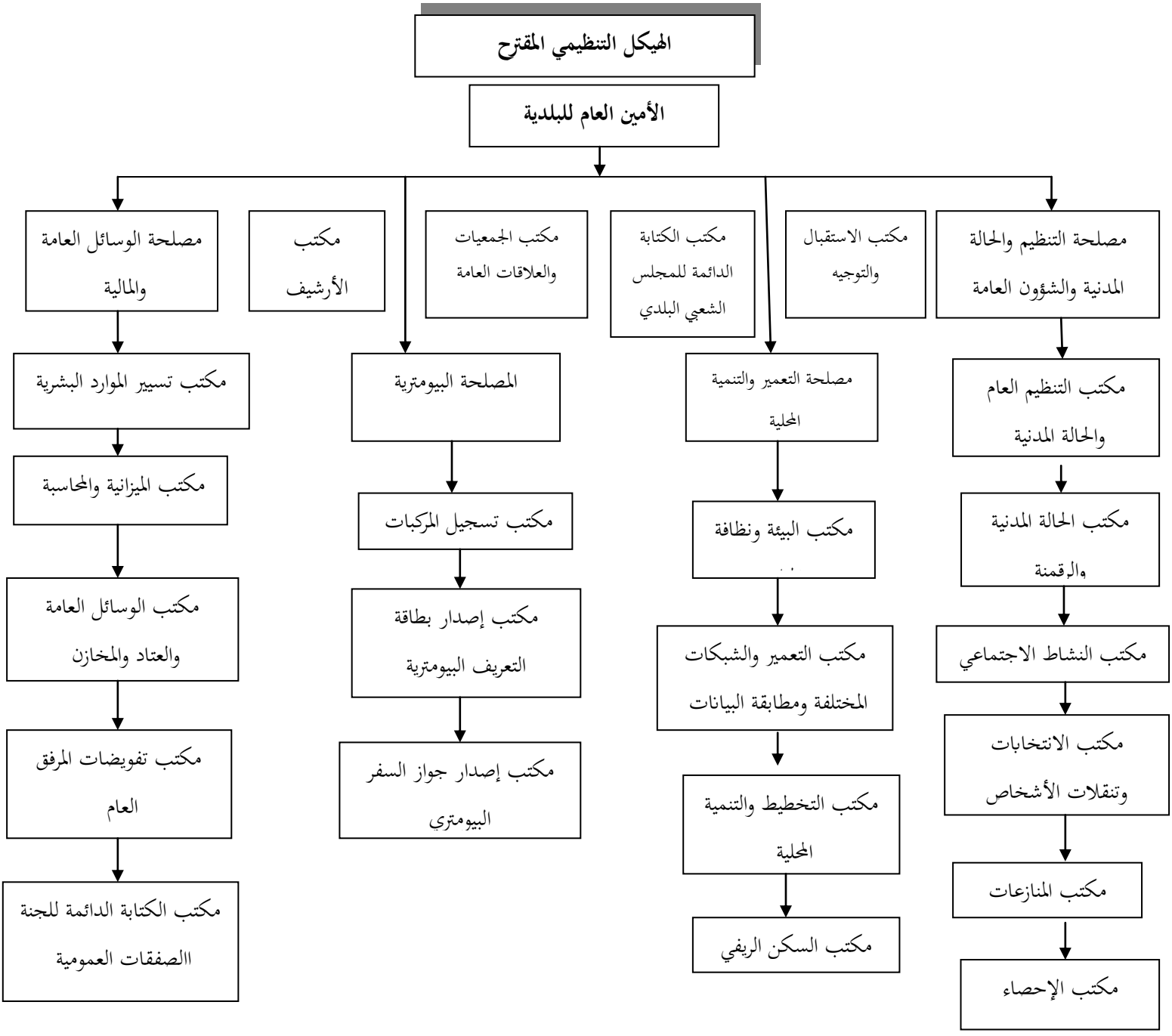

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثيقة مقدمة من مكتب تسيير الموارد البشرية بالبلدية.

1-3- شرح الهيكل التنظيمي:

تحتوي بلدية لرجام على ستة مناصب وكل منصب له مكاتب وهي

موزعة كالاتي :

1: منصب الأمين العام :يتكفل بعدة مكاتب منها

-مكتب النزاعات

- مكتب الوساطة

-العلاقات الخارجية

الإحصائياتوالإعلامالآلي

الأرشيف

2: منصب التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية

والثقافية:يظم كل مكاتب البلدية منها

- مكتب التنظيم والشؤون الاجتماعية

- مكتب الحالة المدنية

-مكتب الانتخابات

-مكتب النشاط الاجتماعي

مكتب النشاط الفلاحي

مكتب النشاطات الثقافية والرياضية

3-منصب مصلحة الادارة والشؤون الاجتماعية

-مكتب تسيير الموارد البشرية

- مكتب تسيير ممتلكات الدولة

-مكتب المالية والميزانية

4: منصب مصلحة العمران والسكن :يتكفل بثلث مكاتب منها

-مكتب البناء والتعمير

-مكتب النظافة وحماية المحيط

-مكتب السكن الاجتماعي

5: منصب مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة والشبكات العمومية :يضم تقريبا مكتبين

-مكتب تسيير العتاد وحضيرة السيارات

-مكتب المحازن العامة

-6مصلحة الامن والوقاية :هو منصب خاص بالحماية والامن الداخلي للبلدية

المصالح ومهامها:

1الامين العام : وتتمثل مهامه في

- مسائل الادارات العامة

-القيام بإعداد اجتماعات المجلس

- تنفيذ المداولات

-ممارسة السلطة السليمة على الموظفين

- تنسيق وتنشيط جميع مصالح البلدية

2: مصلحة الحالة المدنية :هي مصلحة ادارية في البلدية تهتم بالأحوال الشخصية للأفراد وذلك بالتسجيل للاسمائهم ونسبهم وموطنهم وجنسيتهم وخالتهم العائلية وتتمثل مهامها في :

- مسك سجلات الزواج والولادات والوفيات وحفظها وصيانتها

-القيام بإحصاءات مختلفة

-تقديم مساعدات اجتماعية

3: مصلحة المالية:تتمثل مهامها في :

-المالية والمحاسبة

-الميزانية

-الصفقات العمومية والمزايدات

-تسيير عقارات البلدية

-احتياجات البلدية

4: مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية :وتتمثل مهامها في

-تنظيم التظاهرات الثقافية

-خدمات اجتماعية

-الصحة العمومية

-ترقية الشباب والرياضة

5: مكتب النظافة :تتمثل مهامه في

- تطهير مياه الابار

-حماية البيئة

-تنظيف الطرق والاسواق

-صرف المياه المستعملة وصيانة قنواتها

6: مصلحة النشاط الاقتصادي :تتمثل مهامه في

- تتبع مشاريع التنمية

- النشاط الاقتصادي

- المرافق العمومية

- مراقبة الوحدات الاقتصادية الموجودة على مستوى البلدية

7: مصلحة البناء والتعمير :تتمثل مهامها في

- التخطيط العمراني

- الدراسات المعمارية

- شبكة الطرقات والشبكات العمومية

- التصليحات

- الاشغال الكبرى

- الاشغال الحديدية.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنتطرق في هذا المبحث لأهم الخطوات المتبعة في الحصول على النتائج وعرضها المحصل عليها لكل مرحلة بشكل منظم ومتسلسل وعليه قسمنا هذا المبحث إلى جزئين الأول هو عرض النتائج والثاني تمثل في مناقشة وتحليل هذه النتائج

المطلب الأول: النتائج

سنعرض في هذا المطلب النتائج الكمية والنوعية المحصل عليها منها من الدراسة

أولا: المعطيات النوعية:

يتم هنا عرض المعلومات النوعية المحصل عليها من الميزانية العامة للبلدية.

معلومات حول إعداد الميزانية

ميزانية البلدية: تعتبر ميزانية البلدية كغيرها من الميزانيات فهي تهدف بدورها إلى ترشيد النفقات من جهة وتحسين الإيرادات الخاصة بالبلديات وهي تحتوي على مجموعة من الإيرادات تقابلها مجموعة من النفقات.

مراحل إعداد ميزانية البلدية:

1- التحضير: يتم في هذه المرحلة إحصاء الإيرادات المتوقع تحصيلها من قبل البلدية وتوقع النفقات المطلوب إنفاقها.

2- الدراسة: عرض مشروع الميزانية على المراقب المالي ثم رئيس المجلس الشعبي البلدي ثم عرضه على الولاة غالبا ما يكون ممثل في رئيس الدائرة.

3- تنفيذ الميزانية: في هذه المرحلة تلتزم البلدية بصرف النفقات بعد الحصول على موافقة المراقب المالي والشروع في تحصيل الإيرادات.

4- مقارنة الميزانية المتوقعة بالمحققة: تتم في هذه المرحلة عملية إحصاء الإيرادات المحققة فعلا مع الموجودة فثي الميزانية الأولية.[1]

[1]. مقابلة مع عرباوي رابح ، موظف في قسم الأملاك لبلدية لرجام ، يوم: 2019/03/27، 09:30.

مكونات ميزانية البلدية:

1- قسم الإيرادات : توجد عدة مداخيل لميزانية البلدية منها:

أ/ إيرادات الكراء :تتمثل في الإيرادات المحصلة من كراء مرافق البلدية مثل: السكنات، المحلات، السوق الأسبوعي، المحصلة.....إلخ.

ب/ منحة معادلة التوزيع: هي إيرادات تحصل عليه البلديات يتساوى فيما بينهما من طرف صندوق توجد به مجموع مساهمة البلديات عبر الوطن والمقدرة بـ: 2 % لكل بلدية من مجموع إيراداتها.

ج/إعانات موجهة لصيانة المدارس: وهي قيمة تأخذ من ميزانية السنة السابقة وتوضع في ميزانية السنة الحالية.

د/ مداخيل الضرائب هي قيمة الضرائب المحملة من قبل البلدية تحصل عليها من مركز الضرائب.[2]

2- قسم النفقات: تتمثل في :

1- النفقات الإجبارية: تتكون هذه النفقة من اقتطاعات تجبر البلدية على صرفها فهي إقتطاع من الإيرادات بنسبة 10%، أجور العمال، صندوق ترقية الشباب 4% ، دعم النوادي والجمعيات المحلية 3% مساهمات في صندوق الضمان وصندوق الخدمات الاجتماعية.

2- النفقات الضرورية: هي نفقات ضرورية في البلدية لايمكن الاستغناء عنها تتمثل في مصاريف التسيير العام (كهرباء، ماء، غاز) ومصاريف أملاك المنقولة وغير المنقولة.

3- **النفقات الكمالية:** هي نفقاتالإضافية لتسيير المصالح العامة للبلدية مثل: النفقة ذات الطابع الرفاهي.

النفقات الاختيارية: هي نفقة غير ملزمة البلدية بإنفاقها مثل: تجهيزات المكاتب.[3]

ثانيا: المعطيات الكمية

يتم هنا عرض المعلومات الكمية المحصل عليها من الميزانية العامة للبلدية والمتمثلة في الميزانيات العامة الخاصة بالبلدية.

[2]. مقابلة مع جدو رابح، رئيس مصلحة الوسائل والميزانية لبلدية لرجام ، يوم: 2019/03/31، 13:45،.

[3]. مقابلة مع الحاج عثمان نصيرة ، رئيسة قسم التسيير لبلدية لرجام، يوم 2019/04/03، 08:30.

معلومات حول ميزانية الدولة

1- جدول (2-1) قيمة الإيرادات العامة خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

الوحدة : ألف دج

الإيرادات	السنوات					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات الجبائية	2267450000	2465710000	2722680000	2845374000	3033027000	3041418091
الإيرادات العادية	85000000	84000000	95000000	100000000	10502000	152020000
الإيرادات الأخرى	288000000	412000000	247200000	490000000	800000000	600000000
الجباية البترولية	1577730000	1722940000	1682550000	220012000	2776218000	2714469557
مجموع الإيرادات	4218180000	4.684650000	4747430000	563551400	67142650000	6507907648

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية من العدد 68 إلى 79.

يوضح لنا الجدول (2 -1) الإيرادات العامة لدولة خلال الفترة (2019/2014) والذي توصلنا إليها من خلال دراسة عرض مشروع الميزانية خلال السنوات من 2014 إلى 2019 المتواجد على مستوى الجريدة الرسمية وفيما يلي سنوضح الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات خلال الفترة (2014 – 2019)

الوحدة : ألف دج

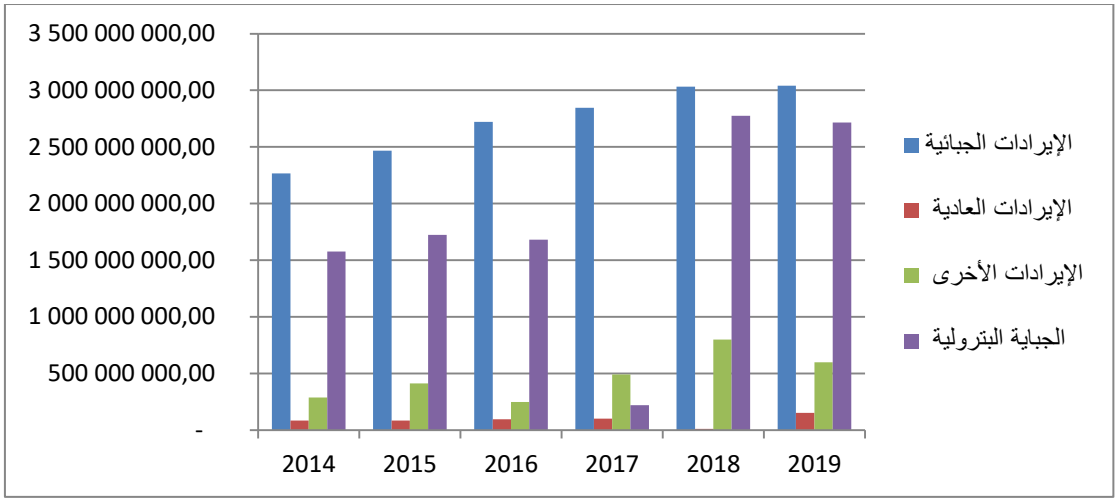

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel 2016

يتضح لنا من خلال الأعمدة البيانية ارتفاع في الإيرادات البترولية مقارنة بالإيرادات الأخرى، ونلاحظ ارتفاعا تدريجيا في نسبة الإيرادات الجبائية بداية من سنة 2015 و استمر إلى غاية 2019.

2- جدول (2-2) النفقات خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

الوحدة: دج

النفقات	السنوات					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التسيير	4714452366000	4972278494000	4807332000000	4591841961000	4584462233000	4954476536000
نفقات التجهيز	2941714210000	4079671730000	1894204327000	1386673120000	2270506936000	2601662286000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية من العدد68 إلى 79 .

يوضح لنا الجدول (2 -2) التفقات العامة لدولة خلال الفترة (2014- 2019) والذي تحصلنا عليها بعد عملية تجميع البيانات من الجريدة الرسمية خلال فترة (2014 – 2019) ويمكن توضيح الجدول في الشكل البياني التالي:

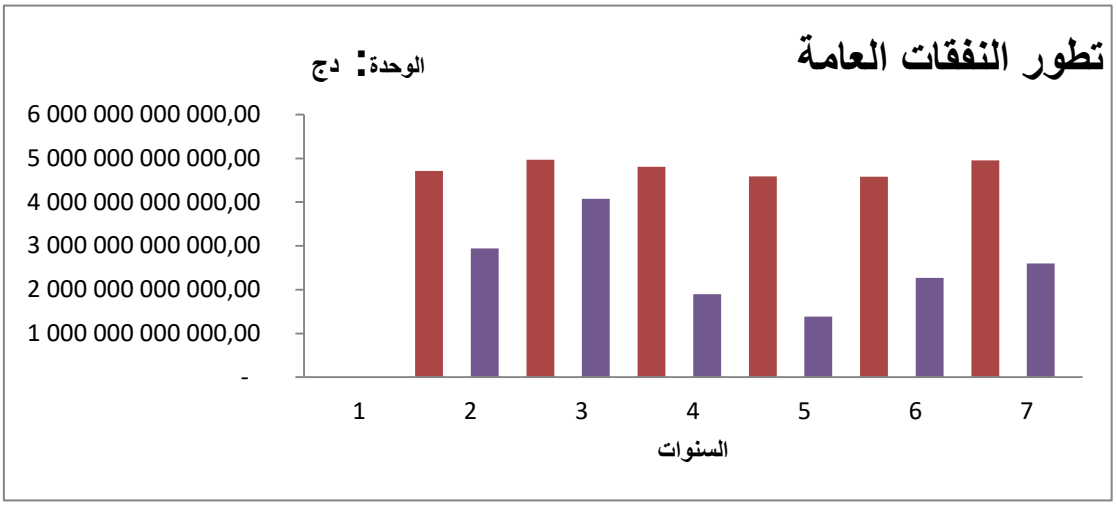

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel 2016

يتضح لنا من خلال التمثيل البياني انخفاض في نسبة نفقات التسيير في الفترة (2016- 2018) ليرتفع مجددا في 2019 بينما نفقات التجهيز ارتفعت في سنة 2015 و انخفضت خلال 2016 -2017 لترتفع من جديد في 2018 -2019 .

الميزانيات الخاصة بدراسة الحالة:

للمساعدتنا على الدراسة بطريقة أوضح والوصول إلى النتائج ذات الدقة والأكثر شمولا قمنا بإضافة معلومات حول الميزانية العامة و المتمثلة في دراسة ميزانية بلدية لرجام :

مشروع الميزانية (2014)

الجدول رقم (2-3): جدول الإيرادات لسنة 2014 **الوحدة : دج**

الرقم	التعيين	الايرادات الجديدة	المجموع	ملاحظة
01	الفائض المرحل من الحساب الإداري 2014	225.265.900.37	225.265.900.37	
02	فارق مبلغ معادلة التوزيع بالتساوي الحقيقي	44.830.000.00	76.705.000.00	
03	فارق التعويضات عن نقص القيمة الجبائية.	8.739.166.70	27.648.014.00	
04	ضرائب ورسوم fiche de calcul	/	16.763.668.00	
05	كراء المقهى البلدي	/	30.000.00	
06	كراء العقارات	/	1.633.305.20	

07	كراء محطة الطاكسي + المراحيض	120.000.00	120.000.00	
08	المعوقون	124.000.00	124.000.00	
09	إيجار السوق الأسبوعية+ المذبح البلدي.	280.000.00	4.380.000.000	
10	المجموع الإجمالي للإيرادات	279.359.067.07	352.669.887.57	
11	مجموع الإيرادات للميزانية الإضافية 2014 (الميزانية + الإيرادات الجديدة)	**352.669.887.57**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية البلدية لرجام.

يوضح لنا الجدول (2-3) الإيرادات الخاصة بالميزانية المحلية خلال سنة 2014 ومصادر هذه الإيرادات في الميزانية الإضافية مع بيان التعديلات على الميزانية الأولية والإعتمادات الجديدة.

الجدول رقم (2-4): جدول النفقات لسنة 2014. **الوحدة : دج**

الباب	المبالغ	التعديلات المقترحة	الاعتمادات الجديدة	الملاحظات
900 المصالح المالية	6658383.00			المشاريع المقترحة مفصلة في النهاية
901 أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	33068145.02			أجور العمال الذين تم توظيفهم والترقيات + شراء ملابس المستخدمين الدائمين + مصاريف النقل.
902 وسائل ومصالح الإدارة العامة	56084324.24			إدارج رواتب الشهرية لأعضاء الهيئة التنفيذية. - تخصص مبالغ للاقتطاعات الجبيرية متوقعة خلال 2014
903 مجموع العقارات والمنقولات الغير المنتجة للمداخل	7754508.61			أجور العمال المحروقات إستهلاكات الطاقة الكهربائية المدارس المساجد لوازم الصيانة قطع الغيار إقتناء بعض العتاد والمعدات مختلف التأمينات

904 الطرق	28200000.00			إستهلاكات الإضاءة العمومية مصاريف تسييج الأشجار تزين الأرصفة إقتناء اللوحات التوجيهية
905 الشبكات	14500000.00			تصليح الشبكات (التطهير، المياه، الغاز ، الهاتف)
910 المصالح الإدارية	5900000.00			الإحتفالات الخاصة بالمناسبات الدينية والوطنية.
912 المساهمة في أعباء التعليم	5485000.00			مساهمة البلدية في مصاريف التعليم+ شراء ألبسة لعمال المدارس +صيانة وتصليحات + إقتناء جواز للطلبة المتفوقين.
913 المصالح الاجتماعية المدرسية	17700000,00			لوازم المطاعم المدرسية + ملابس عمال المطاعم + النقل المدرسي.
914 الشباب والرياضة والثقافة	8765242,00			أجور العمال إقناء بعض العتاد والمعدات
920 المساعدات الاجتماعية المباشرة	10643782,57			قفة رمضان + المحفظة المدرسية + أموال خاصة
921 النظافة العمومية والإجتماعية	5381783.38			شراء المبيدات ومواد معالجة المياه الصالحة للشرب
922 المصالح والمؤسسات الإجتماعية	1188472,00			مساهمة البلدية في صندوق الخدمات الإجتماعية
930 المشاركة في التنمية الإقتصادية	975000.00			أموال خاصة
931 الأملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخيل.	34300000.00			صيانة عقارات البلدية وترميميها
940 ناتج الجباية	335273.00			مساهمة البلدية بنسبة 2% في صندوق .ض.ض.م
المجموع	277139913.82			

أما المبلغ الباقي المقدر بـ: 75529973.75 يؤخذ كإعانات مقترحة للنوادي والجمعيات.

يوضح لنا الجدول (2-4) الإيرادات الخاصة بالميزانية المحلية خلال سنة 2014 مع توضيح ورقم الباب واسمه والمبالغ المقترحة وتخصيص هذه المبالغ.

الجدول رقم (2-5): المشاريع المقترحة لسنة 2014 **الوحدة : دج**

الرقم	تعيين المشروع	المبلغ المقترح	الملاحظات
01	أعباء وصيانة وتصليح طرقات البلدية .	10.000.000.00	
02	إقتناء العتاد والمعدات	7.000.000.00	
03	أشغال توصيل الكهرباء. الغاز. الماء للمساجد.	3.000.000.00	
04	أشغال توصيل الكهرباء. الغاز. الماء للبنايات البلدية.	2.000.000.00	
05	تطهير ديون قسم التجهيز	1467.750.967	
06	أشغال توصيل الملحق البلدي بغزلية بالألياف البصرية.	222.918.93	
07	إقتناء محطة إنتظار الحافلات.	2.000.000.00	
08	تهيئة أرضية الملعب بالعشب الإصطناعي.	30.000.000.00	
09	المجموع	18490.042.860	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية البلدية لرجام.

يوضح لنا الجدول (2-5) المشاريع المقترحة لسنة 2014 والمبالغ المخصصة لهذه المشاريع حيث اقتصرت هذه المشاريع على المشاريع الضرورية والمتعلقة بمصلحة العامة دون تخصيص مشاريع لفئة معينة.

مشروع الميزانية (2015)

الجدول رقم (2-6): جدول الإيرادات لسنة 2015. **الوحدة : دج**

الباب	المادة	التعيين	الإقتراحات	المرجع
931	711	مجموعتأجير العقارات	5.763.305.20	حسب الاتفاقيات المبرمة
	7110	السكنات + المحلات التجارية	1.633.305.20	
	7111	السوق الأسبوعية	3.800.000.00	حسب تقييم أملاك الدولة2014
	7112	المذبح	300.000.00	
	7113	مقهى البلدية	30.000.00	حسب الاتفاقية المبرمة

940	76/75	الإيرادات الجبائية حسب البطاقة رقم 06	16.763.668.00	fiche de calcul
941	740	50% منحة معادلة التوزيع من الحساب الإداري 2014 %50x63.750.000.00	31.875.000.00	حسب البرقية المشار إليها أعلاه
	749	40% من التكفل بالزيادة في أجور موظفي الجماعات الإقليمية الناتجة عن تطبيق الشبكة الجديدة للأجور الحساب الإداري 2014 : %40x27.012.639.00	18.908.847.30	
المجمـوع			73.310.820.50	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية البلدية.

يتضح لنا من خلال الجدول (2-6) الإيرادات العامة للميزانية المحلية ورقم الباب الخاص بكل إيراد حيث نلاحظ بأنها نفس الإيرادات الموجودة في السنة السابقة دون أي إضافة في حين أن هناك ارتفاع مقارنة بالنسبة السابقة.

الجدول رقم (2-7): جدول النفقات لسنة2015 **الوحدة : دج**

الباب	المادة	الإقتراحات	التعديلات	الإعتمادات النهائية	التعيين
900	83	6.658.383.00			الاقتطاع بنسبة10% من إيرادات قسم التسيير لقسم التجهيز (أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
901	621	50.000.00			مصاريف المهمة للمستخدمين
	630	24.152.033.28			أجور المستخدمين الدائمين
	635	6.388.264.32			الأعباء الاجتماعية
902	620	8.998.766.55			تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس التنفيذي
	621	50.000.00			مصارف المهمة لأعضاء

					الهيئة التنفيذية
	623	100.000.00			الاشتراك في الجريدة الرسمية، نشر الإعلانات في الجرائد
	624	200.000.00			استهلاكات الهاتف الثابت+الانترنت
	625	300.000.00			مصاريف المنازعات (المحامي)
	699	100.000.00			تعويضات اللجنة البلدية للصفقات العمومية
903	613	2.350.000.00			استهلاكاتالكهرباء وإلماء (عقارات البلدية + المدارس+المساجد)
	619	250.000.00			اقتناءقسيمات السيارات والمراقبة التقنية للعتاد المتحرك
		50.000.00			حقوق التقييم لأملاك الدولة
	631	10.439.688.77			أجور المستخدمين المؤقتين
	635	2.902.914.20			الأعباء الاجتماعية
904	613	2.400.000.00			استهلاكات الإنارة العمومية لمختلف الأحياء
910	601	50.000.00			التغذية
	626	100.000.00			الاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية والمحلية
912	607	100.000.00			اللوازم المدرسية + لوازم المكتب
	608	100.000.00			
913	631	276.475.20			أجور المستخدمين المؤقتين
	635	78.988.80			الأعباء الاجتماعية
914	663	481.367.00			مساهمة البلدية بنسبة

					03%في دعم النوادي والجمعيات(أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
	6790	628.411.00			مساهمة البلدية بنسبة 04%في ص.ترقية الشباب(أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
920	601	4.400.000.00			قفة رمضان
921	609	181.783.38			مواد معالجة المياه والمبيدات والكلور
922	663	1.188.472.00			مساهمة البلدية بنسبة 03%في ص.الخدماتالإجتماعية(أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
940	670	335.273.00			مساهمة البلدية بنسبة 02%في ص.ض.ض . م (FGID أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
المجموع		73.310.820.50			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية البلدية لرجام.

يتضح لنا من خلال الجدول (2-7) النفقات العامة للميزانية المحلية خلال سنة (2015) مع توضيح صرف هذه النفقات حيث أن هناك ارتفاعا مقارنة بالنسبة السابقة حيث أنه هنا كان بداية التقشف ولكن الإجراءات لم تطبق في بداية السنة حتى أواخر سنة 2015.

مشروع الميزانية (2016)

الجدول رقم (2-8): جدول الإيرادات لسنة 2016. **الوحدة : دج**

الباب	المادة	التعيين	الإقتراحات	المرجع
931	711	مجموعتأجير العقارات	5.675.669.50	حسب الاتفاقيات المبرمة
	7110	السكنات + المحلات التجارية	735.669.50	
	7111	السوق الأسبوعية	4.150.000.00	حسب تقييم أملاك الدولة2015
	7112	المذبح	690.000.00	
904	712	محطة وقوف سيارات الأجرة	100.000.00	
940	76/75	الإيرادات الجبائية حسب البطاقة رقم 06	17.709.737.00	fiche de calcul
941	740	50% منحة معادلة التوزيع من الحساب الإداري 2014 %50x67.499.000.00	33.749.500.00	حسب البرقية المشار إليها أعلاه
901 +903 +914	723	40% من التكفل بالزيادة في أجور موظفي الجماعات الاقليمية الناتجة عن تطبيق الشبكة الجديدة للأجور الحساب الإداري : 2014 %40x18.495.000.00	7.398.000.00	
المجمـوع			64.532.906.50	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية بلدية لرجام.

يتضح لنا من خلال الجدول (2-8) الإيرادات العامة لسنة 2016 حيث نلاحظ هناكارتفاع في افيرادات الجبائية مقارنة بالنسبة السابقة وهذا نتيجة لتطبيق إجراءات التقشف رسميا في ميزانية 2016.

الجدول رقم (2–9): جدول النفقات لسنة2016 **الوحدة : دج**

الباب	المادة	الإقتراحات	التعديلات	الإعتمادات النهائية	التعيين
900	83	5.044.790.00			الاقتطاع بنسبة10% من إيرادات قسم التسيير لقسم التجهيز (أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
901	630	20.679.515.70			أجور المستخدمين الدائمين
	635	5.309.340.93			الأعباء الاجتماعية
902	620	7.537.599.00			تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس التنفيذي
	623	200.000.00			الاشتراك في الجريدة الرسمية، نشر الإعلانات في الجرائد
	624	204.392.56			استهلاكات الهاتف الثابت+الانترنت
	625	600.000.00			مصاريف المنازعات (المحامي)
903	603	220.000.00			وقـود
	604	400.000.00			محروقات للمدارس الابتدائية
	605	1.100.000.00			لوازم الصيانة (عقارات البلدية + المدارس+المساجد) + قطع الغيار للعتاد المتحرك
	612	300.000.00			إقتناء العتاد الصغير والمعدات (عقارات البلدية + المدارس+المساجد)
	613	1.500.000.00			استهلاكات الكهرباء وإلماء (عقارات البلدية + المدارس+المساجد)
	619	250.000.00			إقتناء قسيمات السيارات والمراقبة التقنية للعتاد المتحرك
		15.000.00			حقوق التقييم لأملاك الدولة

	631	10.200.394.85			أجور المستخدمين المؤقتين
	635	2.801.978.71			الأعباء الاجتماعية
904	613	1.900.000.00			استهلاكات الإنارة العمومية لمختلف الأحياء
912	607	100.000.00			اللوازم المدرسية + لوازم المكتب
	608	100.000.00			
914	631	277.475.00			أجور المستخدمين المؤقتين
	635	77.593.75			الأعباء الاجتماعية
	663	503.485.00			مساهمة البلدية بنسبة 03%في دعم النوادي والجمعيات(أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
	6790	657.146.00			مساهمة البلدية بنسبة 04%فيص.ترقية الشباب(أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
920	601	4.000.000.00			قفة رمضان
921	609	200.000.00			مواد معالجة المياه والمبيدات والكلور
940	670	354.195.00			مساهمة البلدية بنسبة 02%في ص.ض.ض . م(FGID أنظر دفتر النفقات الإجبارية)
المجموع		64.532.906.50			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية بلدية لرجام.

يوضح لنا الجدول (2-9) النفقات الخاصة بسنة 2016 والتي تم حصول عليها من خلال وثائق مقدمة من طرف الميزانية الخاصة بلبدية في حين نلاحظ انخفاض في النفقات مقارنة بنسبة 2015 ونلاحظ هنا التركيز على النفقات الضرورية .

الجدول رقم (2–10): نموذج الميزانية لسنة 2017 **الوحدة : دج**

الحسابات	البيان	النفقات	الإيرادات
60	سلع ولوازم	7800000,00	//
61	أشغال وخدمات خارجية	8100000,00	//
62	مصاريف التسيير العام	6386147,20	//
63	مصاريف المستخدمين	44167100,60	//
64	الضرائب والرسوم	//	//
65	مصاريف مالية	//	//
66	منح و إعانات	539598,00	//
67	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	1509530,00	//
68	تزويد حساب الاهتلاك والمؤمنات	//	//
69	أعباء استثنائية	//	//
70	منتوجات الاستغلال	//	//
71	ناتج الأملاك العمومية	//	6661010,80
72	تحصيلات وإعانات ومساهمات	//	//
73	تقليص الأعداد	//	//
74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	//	53093500,00
75	ضرائب غير مباشرة	//	215130,00
76	ضرائب مباشرة	//	17996606,00
77	ناتج مالي	//	//
79	ناتج استثنائي	//	//
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	//	//
83	الاقتطاعات لنفقات التجهيز والاستثمار	7083571,00	//
المجموع	قســـــم التسيير	78566246,80	78566246,80
قســـــم التجهيز والاستثمار			
060	العجز أو الفائض المرحل	//	//
10	تزويدات	//	7083571,00
13	إعانات مسددة من طرف البلدية	//	//
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز	//	//
16	إقتراضات	//	//
17	مداخيل القطاع الاقتصادي	//	//

23	كوارث	//	//
24	أملاك عقارية ومنقولة	//	//
25	سلفات البلدية لأكثر من سنة	//	//
26	سندات وقيم	//	//
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية للبلدية	//	//
28	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	7083571,00	//
المجموع		7083571,00	7083571,00
730	مايخفض من المادة 83 من النفقات من المادة100 من الايرادات.	7083571,00	7083571,00
المجموع	قسم التجهيز و الاستثمار	7083571,00	7083571,00
مصـــــــالح التسيير			
90	المصالح الغير مباشرة	69074499,30	100000,00
900	المصالح المالية	7083571,00	//
901	أجور و أعباء المستخدمة الدائمين	29889721,10	//
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	8686147,20	//
903	مجموع العقارات والمنقولات	21915060,00	0,00
904	الطرق	1500000,00	//
905	الشبكات	//	//
906	أثقال التجهيز المنجزة	//	//
91	المصالح الإدارية	3027512,50	//
910	المصالح الإدارية	500000,00	//
911	الأمن والحماية المدنية	//	//
912	المساهمة في أعباء التعليم	200000,00	//
913	المصالح الاجتماعية للمدارس	500000,00	//
914	الشباب والرياضة	2277512,50	0,00
92	المصالح الاجتماعية	6100000,00	//
980	المساعدات الاجتماعية المباشرة	5500000,00	//
921	النظافة العمومية الاجتماعية	100000,00	//
922	المصالح والمؤسسات الاجتماعية	500000,00	//
93	المصالح الاقتصادية	//	6561010,80
930	المشاركة في التنمية الاقتصادية	//	//

931	الاملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخل	//	6561010,80
94	مصالح الجباية	364235,00	71905236,00
940	ناتج الجباية	364235,00	18211736,00
941	ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة	//	53693500,00
95	برامج البلدية	7083571,00	7083571,00
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	1000000,00	1000000,00
951	الطرق	4083571,00	4083571,00
952	الشبكات المختلفة	2000000,00	2000000,00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	//	//
954	التجهيزات الصحية و الاجتماعية	//	//
955	التوزيع النقل المواصلات	//	//
956	التعمير والإسكان	//	//
957	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	//	//
958	المصالح الصناعية والتجارية	//	//
96	برامج لحساب الغير	//	//
960	برامج للمؤسسات العمومية البلدية	//	//
961	برامج للوحدات الإقتصادية البلدية	//	//
969	برامج لأطراف أخرى	//	//
97	العمليات الخارجية عن البرامج	//	//
970	العمليات العقارية والمنقولة	//	//
971	حركة المديونية والدائنية	//	//
979	عمليات أخرى خارجة عن البرامج	//	//
المجـــموع		85649817,80	85649817,80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية بلدية لرجام.

يوضح لنا الجدول رقم (2-10) الميزانية لسنة 2017 التي توضح كل من النفقات و الإيرادات العامة في وثيقة واحدة والتي تم إعدادها اعتماد على وثائق مقدمة من قبل مصلحة الميزانية في بلدية لرجام، ويتضح لنا بأن نسبة أكبر إيراد هي الإيرادات الجبائية.

الجدول رقم (2–11): نموذج الميزانية لسنة 2018 **الوحدة : دج**

الحسابات	البيان	النفقات	الإيرادات
60	سلع ولوازم	24160576,22	//
61	أشغال وخدمات خارجية	16150000,00	//
62	مصاريف التسيير العام	13693230,49	//
63	مصاريف المستخدمين	40906769,51	//
64	الضرائب والرسوم	//	//
65	مصاريف مالية	//	//
66	منح و إعانات	84286,00	//
67	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	1795329,00	//
68	تزويد حساب الاهتلاك والمؤمنات	//	//
69	أعباء استثنائية	//	//
70	منتوجات الاستغلال	//	//
71	ناتج الأملاك العمومية	//	68194773,60
72	تحصيلات وإعانات ومساهمات	//	20796636,62
73	تقليص الأعداد	//	//
74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	//	54737200,00
75	ضرائب غير مباشرة	//	1393083,00
76	ضرائب مباشرة	//	21428744,00
77	ناتج مالي	//	//
79	ناتج استثنائي	//	//
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	//	//
83	الاقتطاعات لنفقات التجهيز والاستثمار	76267370,00	//
المجموع	قسم التسيير	105175137,22	105175137,22
قســـــم التجهيز والاستثمار			
060	العجز أو الفائض المرحل	//	//
10	تزويدات	//	7970453,00
13	إعانات مسددة من طرف البلدية	//	//
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز	//	//

16	إقتراضات	//	//
17	مداخيل القطاع الاقتصادي		
23	كوارث		
24	أملاك عقارية ومنقولة	3200000,00	
25	سلفات البلدية لأكثر من سنة		
26	سندات وقيم		
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية للبلدية		
28	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	4770453,00	
المـــموع		7970453,00	7970453,00
730	مايخفض من المادة 83 من النفقات من المادة100 من الايرادات.	7970453,00	7970453,00
المجموع	**قسم التجهيز و الاستثمار**	15946906,00	15946906,00
مصـالح التسيير			
90	**المصالح الغير مباشرة**	76440932,00	76440932,00
900	المصالح المالية	7626370,00	//
901	أجور و أعباء المستخدمة الدائمين	26647535,75	2500000,00
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	13093230,49	//
903	مجموع العقارات والمنقولات	26373795,76	6303253,00
904	الطرق	2700000,00	100000,00
905	الشبكات	//	//
906	أثقال التجهيز المنجزة	//	//
91	المصالح الإدارية	16623192,00	11993383,62
910	المصالح الإدارية	200000,00	//
911	الأمن والحماية المدنية	//	//
912	المساهمة في أعباء التعليم	600000,00	//
913	المصالح الاجتماعية للمدارس	12806000,00	118057550,00
914	الشباب والرياضة	3017192,00	187633,62
92	المصالح الاجتماعية	11654576,2	//
980	المساعدات الاجتماعية المباشرة	6500000,00	
921	النظافة العمومية الاجتماعية	2254576,22	

922	المصالح والمؤسسات الاجتماعية	2900000,00	
93	المصالح الاقتصادية	//	6719473,60
930	المشاركة في التنمية الاقتصادية	//	//
931	الاملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخل	//	6719473,60
94	مصالح الجباية	456437,00	77559027,00
940	ناتج الجباية	456437,00	22821827,00
941	ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة	//	54737200,00
95	برامج البلدية	7626370,00	7626370,00
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	//	//
951	الطرق	4600000,00	4600000,00
952	الشبكات المختلفة	3026370,00	3026370,00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	//	//
954	التجهيزات الصحية و الاجتماعية	//	//
955	التوزيع النقل المواصلات	//	//
956	التعمير والإسكان	//	//
957	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	//	//
958	المصالح الصناعية والتجارية	//	//
96	برامج لحساب الغير	//	//
960	برامج للمؤسسات العمومية البلدية	//	//
961	برامج للوحدات الإقتصادية البلدية	//	//
969	برامج لأطراف أخرى	//	//
97	العمليات الخارجية عن البرامج	//	//
970	العمليات العقارية والمنقولة	//	//
971	حركة المديونية والدائنية	//	//
979	عمليات أخرى خارجة عن البرامج	//	//
المجمـــوع		112801507,22	112801507,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية بلدية لرجام.

يوضح لنا الجدول (2-11) الميزانية لسنة2018 التي تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث نلاحظ هناك ارتفاع في الإيرادات الجبائية مقارنة بالنسبة السابقة و ارتفاع عام في كل من إيرادات والنفقات مقارنة بالنسبة المسافية و ارتفاعا في نسبة الضرائب بصفة خاصة.

الجدول رقم (2-12): نموذج الميزانية لسنة2019 **الوحدة : دج**

الحسابات	البيان	النفقات	الإيرادات
60	سلع ولوازم	28765295,00	//
61	أشغال وخدمات خارجية	12100000,00	//
62	مصاريف التسيير العام	12571334,55	//
63	مصاريف المستخدمين	43875510,89	//
64	الضرائب والرسوم	250000,00	//
65	مصاريف مالية	//	//
66	منح و إعانات	6722287,60	//
67	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	1548315,00	//
68	تزويد حساب الاهتلاك والمؤمنات	//	//
69	أعباء استثنائية	//	//
70	منتوجات الاستغلال	//	//
71	ناتج الأملاك العمومية	//	7471423,54
72	تحصيلات وإعانات ومساهمات	//	25578921,50
73	تقليص الأعداد	//	//
74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	//	62425300,00
75	ضرائب غير مباشرة	//	916839,00
76	ضرائب مباشرة	//	17410712,00
77	ناتج مالي	//	//
79	ناتج استثنائي	//	//
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	//	//
83	الاقتطاعات لنفقات التجهيز والاستثمار	7970453,00	//
المجموع	قســـم التسيير	113803196,04	113803196,04
قســـــم التجهيز والاستثمار			
060	العجز أو الفائض المرحل	//	//
10	تزويدات	//	7970453,00

13	إعانات مسددة من طرف البلدية	//	//
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز	//	//
16	إقتراضات	//	//
17	مداخيل القطاع الاقتصادي	//	//
23	كوارث	//	//
24	أملاك عقارية ومنقولة	3200000,00	//
25	سلفات البلدية لأكثر من سنة	//	//
26	سندات وقيم	//	//
27	تزويدات للوحدات الاقتصادية للبلدية	//	//
28	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	4770453,00	//
المجـــموع		7970453,00	7970453,00
730	مايخفض من المادة 83 من النفقات من المادة100 من الايرادات.	7970453,00	7970453,00
المجموع	قسم التجهيز و الاستثمار	7970453,00	7970453,00
مصـــالح التسيير			
90	المصالح الغير مباشرة	76938741,94	3493626,50
900	المصالح المالية	7970453,00	//
901	أجور و أعباء المستخدمة الدائمين	28844025,50	//
902	وسائل ومصالح الإدارة العامة	10571334,55	//
903	مجموع العقارات والمنقولات	27552928,89	3337626,50
904	الطرق	18000000,00	120000,00
905	الشبكات	//	//
906	أثقال التجهيز المنجزة	//	//
91	المصالح الإدارية	28747904,10	22205295,00
910	المصالح الإدارية	600000,00	//
911	الأمن والحماية المدنية	//	//
912	المساهمة في أعباء التعليم	899967,60	//

913	المصالح الاجتماعية للمدارس	24705595,00	22205295,00
914	الشباب والرياضة	2542641,50	//
92	المصالح الاجتماعية	7950000,00	//
980	المساعدات الاجتماعية المباشرة	7000000,00	//
921	النظافة العمومية الاجتماعية	150000,00	//
922	المصالح والمؤسسات الاجتماعية	800000,00	//
93	المصالح الاقتصادية	//	751423,54
930	المشاركة في التنمية الاقتصادية	//	//
931	الاملاك الخاصة بالبلدية المنتجة للمداخل	//	751423,54
94	مصالح الجباية	366550,00	80752851,00
940	ناتج الجباية	366550,00	18327551,00
941	ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة	//	62425300,00
95	برامج البلدية	7970453,00	7970453,00
950	البنايات والتجهيزات الإدارية	3200000,00	3200000,00
951	الطرق	//	//
952	الشبكات المختلفة	//	//
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	//	//
954	التجهيزات الصحية و الاجتماعية	//	//
955	التوزيع النقل المواصلات	//	//
956	التعمير والإسكان	//	//
957	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	//	//
958	المصالح الصناعية والتجارية	4770453,00	4770453,00
96	برامج لحساب الغير	//	//
960	برامج للمؤسسات العمومية البلدية	//	//
961	برامج للوحدات الإقتصادية البلدية	//	//
969	برامج لأطراف أخرى	//	//

97	العمليات الخارجية عن البرامج	//	//
970	العمليات العقارية والمنقولة	//	//
971	حركة المديونية والدائنية	//	//
979	عمليات أخرى خارجة عن البرامج	//	//
المجمـــوع		121773649,04	121773649,04

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من ميزانية بلدية لرجام.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-12) الميزانية الولية لسنة 2019 التي توضح لنا الإيرادات والنفقات العامة حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في تسبة الضرائب والرسوم وبنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة.

ثالثا: إجراءات السياسة التقشفية المالية في الميزانية المحلية.

تمثلت هذه الإجراءات في تعليمات وزارية تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها أثناء إعداد الميزانية لسنة المالية وكذا الكيفيات المتعلقة بتنفيذ النفقات و الإيرادات، حيث عرفت تراجع واضح وذلك بسبب تقلص إعانات الدولة الممنوحة إلى الميزانية المحلية، ومن أجل تحقيق التوازن المالي في الميزانية لابد أثناء إعداد الميزانية الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الإجراءات، وبالتالي ترتكز الطريقة التي يجب إتباعها أثناء إعداد الميزانية على النقاط التالية:

1- بخصوص الإيرادات:

- بخصوص تنفيذ المخصصات: تكلف الهيئة المختصة في إعداد الميزانية بتنفيذ كل المخصصات و الإعانات المالية الممنوحة لبلديتها بعد إعداد الميزانية، حيث يجب البدء بتسجيل الإعتمادات المالية المخصصة وذلك بهدف التجنب الفائض في الإعتمادات المالية وتجنب تسجيل إيرادات وهمية.

- بخصوص إيرادات الممتلكات: على الآمر بالصرف تقديم المساعد لأمين خزينة البلدية في عملية تحصيل الإيرادات لاسيما تطبيق المادة 20 من قانون المالية التكميلي 2015

- بخصوص تطهير الإعانات الممنوحة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لفائدة البلديات في قسم التسيير

أ/ الإعانات الخاصة بكبار السن والتي لم يتم إستهلاكها يجب دراستها من أجل إعادة توزيعيها للأشخاص المعنيين.

ب/ مخصصات بواقي الخدمة العمومية في حين وجود بواقي للخدمة العمومية فإنه يصبح للبلدية إستخدامها خلال السنوات المقبلة.

2- بخصوص النفقات :

- النفقات الإجبارية: على البلدية الأخذ بعين الإعتبار ضمن الأولويات النفقات الإجبارية أثناء إعداد الميزانية.

- النفقات الضرورية: حتى تتمكن البلدية القيام بالنفقات الإجبارية يجب أن تقلص من النفقات الضرورية، خاصة فيما يتعلق بمصاريف الإنفاق العام، ومصاريف الأملاك المنقولة و الغير منقولة.

-النفقات الكمالية: يجب تجنب تسجيل أي نفقة ذات طابع رفاهي والتي تقدم إضافة إلى المصالح العامة.

3- البرامج الجديدة:

قبل تسجيل أي برامج جديدة بالميزانية على البلدية القيام بدراسة جدوى المشاريع المقترحة وذلك من أجل تفادي إعادة التقييم لهذه البشرية، كما يجب إحترام مدة الإنجاز.

4- تطهير مديونية برامج التجهيز:

- البرامج المنتهية والممولة عن الأموال الخاصة للبلدية يجب تطهير قائمة هذه البرامج عن طريق أموال البلدية الخاصة بالميزانيات القديمة.

- برامج التجهيز الغير منطلقة: يجب دراسة هذه البرامج وعرضها على المجلس الشعبي البلدي من أجل إلغائها وتوجيه مبلغها لمشاريع أخرى ذات المصلحة العامة.

5- إحترام قواعد التوازن والصرامة في الميزانية:

يجب إتباع محتوى المادة 04 من المرسوم 67-145 المؤرخ في 1967/07/31 المتعلق بالإقتطاع، وعليه يجب ان يكون مبلغ التحديدات يساوي مبلغ الإنجاز فيما يخص الحساب 83 في قسم التسيير وكذلك المادة 100 في قسم التجهيز .

6 - التضامن المالي مابين البلديات: من أجل الاستغلال الأمثل وتثمين الناتج الإيجابي من طرف البلديات يجب استحداث آلية جديدة بالتضامن المالي بين البلديات التي تتمتع بموارد مالية هامة من أجل منح إعانات لبعضهم تنمنح هذه الإعانات بعد عملية المداولة.

7- النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الميزانية المالية للجماعات المحلية:

حيث يسمح هذا النظام للجماعات المحلية بتكوين قاعدة بيانات للسنوات المالية السابقة والمقبلة، حيث تقوم مصالح الولاية بتأطير البلديات من خلال مصلحة التنشيط المحلي حيث يسمح هذا النظام للمسئولين المحليين

باتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص معلومات الحساب الإداري والشروع في تحضير المعلومات المالية الناتجة عن الحساب الإداري.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة:

على ضوء دراستنا للنتائج المتوصل إليها في المطلب السابق والمتمثلة في دراسة الميزانية العامة خلال فترة التقشف، سنقوم بتفسير ذلك من خلال إختبيار الفرضيات، و الإجابة عن أسئلة دراستها.

أولا: إختيار الفرضيات

1- للإجابة على السؤال الأول والمتمثل في: " ما هي إجراءات السياسة التقشفية المالية" اعتمدنا على معطيات الجزء النظري والجزء التطبيقي في ذلك وتوصلنا إلى ما يلي: زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام، تقليص الخدمات العامة.

تخفيضات في مستويات أجور العمالة في القطاع العام وعليه الفرضية الأولى محققة.

2- للإجابة على السؤال الثاني والمتمثل في:" ما هو سبب السياسة التقشفية المالية التي مست الجزائر" اعتمدنا في ذلك على الجزء النظري من الدراسة، وكانت الإجابة كما يلي:

انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى نقص في الإيرادات حيث يعتبر المدخل الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة وعليه فإن الفرضية الثانية غير محققة.

انخفاض العملة الوطنية.

للإجابة على السؤال الثالث: والمتمثل في: " ما هو أثر السياسة التقشفية المالية على الميزانية العامة" اعتمدنا في الإجابة على ذلك على الجانب النظري والتطبيقي من خلال تحليل الميزانية العامة خلال سنوات التقشف وعليه كان تأثر الميزانية العامة بالسياسة التقشفية كما يلي:

- خفض النفقات الكمالية دون خفض جميع النفقات.
- تجميد بعض المشاريع التي لم يتم إنجازها.
- الرفع من قيمة الضرائب والوقود.

وعليه فإن الفرضية الثالثة محققة لكن ذهبت إلى التعميم على جميع النفقات و الإيرادات، في حين أن هناك جزء طبقت عليه السياسة التقشفية المالية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

على ضوء مناقشة و تفسير النتائج للميزانية العامة خلال فترة التقشف توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إحداث تغير كبير في الميزانية العامة خلال فترة التقشف.
- تنفيذ الإجراءات التقشفية أدى إلى إحداث مشاكل مالية أخرى مثل: انخفاض قيمة العملة.
- اعتماد الميزانية العامة وبشكل كبير على الجباية البترولية.
- الميزانية المحلية كان لديها هناك إرتفاع في نسبة الضرائب المحصلة ولم تتأثر كثيرا بالسياسة التقشفية المالية.
- إتباع التعليمات الوزارية لإعداد الميزانية المحلية خلال سنوات التقشف.
- خفض النفقات الكمالية والتركيز على الضرورية هذا فيما يخص جانب النفقات أما الإيرادات الحرص التحصيل الضريبي ورفعه.
- زيادة تدرجية في الإيرادات الجبائية خلال فترة 2014 إلى 2019.

خلاصة الفصل:

خصصنا الفصل الثاني لعرض أهم خطوات الدراسة التطبيقية والنتائج المتوصل إليها ومناقشة هذه النتائج حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين قمنا في المبحث الأول بذكر أدوات الدراسة والخطوات المتبعة لذلك أما المبحث الثاني قمنا فيه بعرض النتائج المتوصل إليها.

النتائج بشكل منتظم ومتسلسل وكانت في شكل جداول تحمل معلومات خاصة بالميزانية العامة خلال الفترة ما بين (2014-2019) وهذا كان يمثل المعلومات الكمية، أما فيما يتعلق بالمعطيات النوعية فكانت بمعلومات حول إعداد الميزانية العامة والعناصر المشكلة لها و الإجراءات التقشفية التي طبقتها الميزانية العامة، وبعد ذلك قمنا بإختبار الفرضيات وكان ذلك استنادا إلى أهم ما توصلنا إليه من خلال رصدنا لواقع السياسة التقشفية المالية في الميزانية العامة.

وفي الأخير توصلنا إلى عدة نتائج مفادها انه لسياسة التقشفية أثر بليغ على الميزانية العامة تسبب في صعوبة تحصيل الإيرادات وتفاقم الإنفاق العام، وذلك ما تسبب في عدة مشاكل اقتصادية منها تدني مستوى المعيشة ، انهيار القدرة الشرائية لدى المواطن البسيط، رفع سعر المنتجات، وعدة متغيرات عرفتها المؤسسات الوطنية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر السياسة المالية ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال ما تقدمه من أدوات سواء من ناحية الإنفاق أو من الناحية الضريبية وكذلك تأثيرها على الميزانية العامة التي بدورها تتضمن مختلف النفقات العامة والإيرادات العامة الخاضعة لأدوات السياسية المالية، والتي يتم إعدادها وفق القوانين المالية المتبعة في البلد، ونجد بأن الميزانية العامة تتأثر بالتغيرات في جميع النواحي الاجتماعية والسياسية.

ولهذا سعت دراستنا الحالية لرصد وتحليل السياسة التقشفية المالية ومعرفة أثرها على الميزانية العامة.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا في الجانب النظري بعرض مختلف الأدبيات النظرية السياسية التقشفية المالية والميزانية العامة، وعلى هذا الأساس قمنا بالدراسة التطبيقية لأحدى الميزانيات العامة خلال الفترة (2014 – 2019) وذلك للإجابة على الإشكالية العامة ، وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج الجزء النظري:

- السياسة المالية هي مختلف الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف.
- السياسة التقشفية المالية هي سياسة تلجأ إليها الدولة في حالة وجود عجز موازي.
- الميزانية العامة هي وثيقة ترتكز على مجموعة قواعد تتمثل في قاعدة السنوية، قاعدة الشمولية، وقاعدة الوحدة وقاعدة عدم التخصيص.
- السياسة التقشفية المالية في الجزائر كانت في كل مرة سببها الرئيسي انخفاض أسعار البترول.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

- انخفاض أسعار البترول هو السبب الرئيسي في السياسة التقشفية المالية.
- كان تأثر الميزانية العامة بالسياسة التقشفية المالية في كلا الجانبين (النفقات والإيرادات)
- اتبعت الجزائر سياسة الرفع الضريبي واللجوء إلى الحلول الداخلية بدلا من الإستدانة الخارجية.
- تأثر مختلف القطاعات العامة بالسياسة التقشفية المالية المطبق في الجزائر.

التوصيات:

- ضرورة تحسين أدوات السياسة المالية بين ترشيدالنفقات العامة وتنويع الإيرادات الغير نفطية.
- تقليص الإنفاق العام الغير ضروري.
- تشجيع الاستثمارات في غير قطاع المحروقات مثل: الزراعة ومجال التصنيع المحلي، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- تفعيل أدوات الرقابة على المال العام، ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.
- ضرورة حرص مسيري المؤسسات العمومية على إحداث تغيرات في الميزانية العامة بما يتناسب مع التغيرات المحيطية.
- العمل على ربط المؤسسات العامة مع الجامعات ومكاتب الدراسات للحصول على المعلومات.
- إعطاء أهمية كبيرة لسياسة المالية بإعتبارها عنصر فعال في الميزانية العامة.

آفاق الدراسة:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع السياسة التقشفية المالية وأثرها على الميزانية العامة دراسة حالة الجزائر (2014 – 2019) وعليه نرى أن هذا البحث يمكن أن يشمل بحوثنا في شكل:

- إجراءات دراسة مقارنية بين أدوات السياسة المالية الشرعية و الأدوات المتبعة من قبل المؤسسة العامة.
- دور السياسة المالية في الميزانية العامة.
- البديل لخروج الجزائر من اعتمادها على البترول كمورد رئيسي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع:

الكتب:

1) إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،عمان، 1435هـ/2014م

2) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة.

3) خبانة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

4) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة الدار الجامعية، بيروت،1994.

5) عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية ، مصر ، 2005/2004.

6) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية ، مصر، 2006

7) علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر بن عكنون، 2005.

البحوث العلمية:

8) شناقي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، باتنة الجزائر، 2010.

9) عظيم أسماء، التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد188م ، سعيدة الجزائر، 2017

10) فيصل عزاب، دور الإصلاح الجبائي في دعم الجباية العادية لتمويل الميزانية العامة للدولة، مذكرة نيل ماستر أكاديمي، 2013،/.2014

11) ليلى ميهوبي، أثر الإصلاحيات الإقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر، مذكرة ماستر ، أم البواقي، 2015.

12) مُحَّد عبد المؤمن، الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجيستار، دفعة 1999

13) ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة مابين (1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2017/2016.

المقالات:

14) إبراهيم الغيطاني، سياسة التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح، مصر، ديسمبر2012.

15) زهرة خضير عباس العيدي، المجلة السياسية والدولية، سياسة التقشف (مصر، اليونان) وسبل تطبيقها في العراق.

المقابلات:

16) مقابلة مع الحاج عثمان نصيرة ، رئيسة قسم التسيير ، بحث معلومات خاصة بالميزانية المحلية، لبلدية لرجام.

17) مقابلة مع جدو رابح، رئيس مصلحة الوسائل والميزانية، بحث معلومات خاصة بالميزانية المحلية، لبلدية لرجام.

18) مقابلة مع عرباوي رابح ، موظف في قسم الأملاك، بحث معلومات خاصة بالميزانية المحلية، لبلدية لرجام

الوثائق:

19) التعليمات الوزارية المتعلقة بكيفية إعداد الميزانية للبلديات

20) دفتر كيفية حساب النفقات الإجبارية 2015 /2016

21) مشاريع الميزانية الأولية الخاصة ببلدية لرجام

الجرائد والمجلات:

22) بطاهر علي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، ص 188 – 191.

23) قانون المالية من سنة 2019/2014، الجريدة الرسمية، العدد من 68 إلى 79.

24) موقع الحوار، تفاصيل خطة التقشف في الميزانية، مجلة الحوار،الجزائر، 2015/12/11.

المواقع الإلكترونية:

25) ابراهيم الهواري،هل سيدفع التقشف الجزائر إلى العودة إلى الإستدانة، بدون صفحة،15 /2019/04، https://www.sasa post.com

26) جامعة الكويت ،السياسات التقشفية للاقتصاد في العالم، 2019/04/03، https://www.almrsal.com./post/553773

27) عائد عميرة، موجة من التقشف في الجزائر عقبة تهاوي أسعار النفط،بدون صفحة،2019/03/26، https://www.noon post.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة :تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية :لرجـــــام

دفتر كيفية حساب النفقات الإجبارية في الميزانية الأولية لسنة 2015

البـــاب الأول: كيفية حساب نسبة الاقتطاع من إيرادت التسيير لتغطية نفقات التجهيز.

الباب الثانـي : كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03% في دعم الجمعيات الثقافية و الرياضية.

البـاب الثـالث: كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 04% في الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب.

البـــاب الرابـع: كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03% في تمويل صندوق الخدمات الاجتماعية.

البـاب الخامس: كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 02% في تمويل صندوق الضمان للضرائب المباشرة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة : تيسمسيـلت
دائـرة : لرجـــــام
بلـدية : لرجـــــام

الباب الأول

كيفيـــة حساب نسبة الاقتطاع التكميـــلي 10 % من إيرادت التسيير لتغطية نفقات التجهيز.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة: تيسمسيلت

دائـــرة: لرجـــــام

بلـــدية: لرجـــــام

كيفيـــة حســاب مبلـــغ الاقتطـــاع بنسبـــة 10%
في الميزانيـــة الأوليـــة لسنـــة 2015

الباب :900

المادة :83

الباب الفرعي :9002

المـ واد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		بالنقصان			المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1	تعيين الإيرادات	المبلغ	المجموع 2	مج 1 – مج2		
74	50% من منحة معادلة التوزيع	31.875.000.00	67.547.515.30	مساهمة البلدية في ص ض ض م 2 %	335.273.00	963.684.00	66.583.831.30	10 %	6.658.383.13 ≈ 6.658.383.00
74	70 % من التعويض عن نقص القيمة الجبائية	18.908.847.30							
75	مجموع المادة 75	718.111.00							
76	مجموع المادة 76	16.045.557.00		مساهمة البلدية في ص ت.م.الشبا	628.411.00				

					ب 04%					

فـي : ....

رئيس المجلس الشعبى البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت

دائـرة: لرجـــــام

بلـدية :لرجـــــام

الباب الثانـي

كيفيــة حســاب مســاهــمة البلــدية بنسبــة 03 % في دعـم النـــوادي الثقافية و الرياضية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت

دائـرة: لرجـــــام

بلـدية: لرجـــــام

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03 %
في دعــم النـوادي الثقــافية والريـاضيــة
الميــزانية الأوليـــــة لسنـــــة 2015

البـــاب : 914

المـــادة :663

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		المادة	تعيين الإيرادات	بالنقصان		المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1			المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة	16.763.668.00	16.763.668.00	750	الرسم على القيمة المضافة	718.111.00	718.111.00	16.045.557.00	%03	481.366.71 ≈ 481.367.00

الباب لفرعي : 9141

لرجام في .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة: تيسمسيلت
دائـــرة: لرجـــــام
بلـــدية: لرجـــــام

الباب الثالث

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبــة 04 % في الصنــدوق الولائي لترقيــة مبادرات الشبــاب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت

دائـرة: لرجـــــام

بلـدية: لرجـــــام

كيفية حســاب مســاهمة البلدية بنسبـــة 04% في الصنـدوق الولائي لترقية مبــادرات الشبــاب الميـــزانيـــة الأوليـــة لسنـــــة 2015

البـــاب : 914

الـــمادة :6790

الباب الفرعي: 9141

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		المواد	تعيين الإيرادات	بالنقصان		المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1			المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة	16.763.668.00	16.763.668.00	750	الرسم على القيمة المضافة	718.111.00	1.053.384.00	15.710.284.00	04 %	628.411.36 ≈ 628.411.00
				670	مساهمة البلدية 02 %	335.273.00				

لرجام في :..... ....

رئيــس المجلــس الشعبي البلــدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــــام
بلـدية: لرجـــــــام

البـاب الرابع

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبــة 03 % في تمــويل صنـــدوق الخـدمات الاجتمـــاعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03%
في صنــدوق الخدمـــات الاجتمـــاعية

البـــاب : 922

المـــادة :663

الباب الفرعي : 9229

المواد	كتلة الأجور الخام السنوية في الميزانية الإضافية 2014	النسبة المئوية	التعيين	الناتج
620 630 631	39.615.710.48	%02	مســاهمة البلديــة فــي تمويــل صندوق الخدمات الاجتماعية	≈ 792.314.20 792.314.00
		%0.50	مســاهمة البلديــة فــي صــندوق ترقية السكن الاجتماعي	≈ 198.078.55 198.079.00
		%0.50	مســاهمة البلديــة فــي تمويــل صندوق التقاعد	≈ 198.078.55 198.079.00
			المجموع	1.188.472.00

لرجام في :.....
رئيـس المجلــس الشعبي البلــدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة: تيسمسيـلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

البـاب الخامس

كيفيـــــة حســـاب مســـــاهمة البلـــدية بنسبـة 02 % في تمـــويل صنـــدوق الضمـان للضرائب المباشرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة :تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية :لرجـــــام

كيفيـــة حســاب مســـاهمة البلـــدية بنسبـة 02 %
فـــــــي ص . ض . ض . م
الميـــــزانية الأوليـــــة لسنـــــة 2015

البـــاب : 940

المـــــادة :670

الباب الفرعي : 9409

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		بالنقصان			المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1	تعيين الإيرادات	المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة و غير المباشرة (بطاقة الحساب ملحق6)	16.763.668.00	16.763.668.00	-	-	-	16.763.668.00	02 %	335.273.36 ≈ 335.273.00

لرجام في : .....

رئيـس المجلـس الشعـبي البلـدي

الجمهـورية الجـزائريـة الديمقـراطـية الشعبـية

ولايـة: تيسمسيـلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

حوصـــلة النفـــقات الإجبـــارية لسنـــة 2015

الرقم	التعيين	المبلغ
01	الاقتطاع من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز	6.658.383.00
02	مساهمة البلدية بنسبة 03% في دعم الجمعيات الثقافية و الرياضية	481.367.00
03	مساهمة البلدية بنسبة 04% في الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب	628.411.00
04	مساهمة البلدية بنسبة 03% في تمويل صندوق الخدمات الاجتماعية	1.188.472.00
05	مساهمة البلدية بنسبة 02% في تمويل صندوق الضمان للضرائب المباشرة	335.273.00
	المجـــمـــــــوع	9.291.906.00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة :تيسمسيـلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية :لرجـــــام

دفتر كيفية حساب النفقات الإجبارية في الميزانية الأولية لسنة 2016

البـــاب الأول: كيفية حساب نسبة الاقتطاع من إيرادت التسيير لتغطية نفقات التجهيز.

الباب الثانـي : كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03% في دعم الجمعيات الثقافية و الرياضية.

البـاب الثـالث: كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 04% في الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب.

البـــاب الرابـع: كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 02% في تمويل صندوق الضمان للضرائب المباشرة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة : تيسمسيـلت
دائـرة : لرجـــــام
بلـدية : لرجـــــام

الباب الأول

كيفيـــة حساب نسبة الاقتطاع التكميـــلي 10 % من إيرادت التسيير لتغطية نفقات التجهيز.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة: تيسمسيلت
دائـــرة: لرجـــــام
بلـــدية: لرجـــــام

كيفيـــة حســاب مبلـــغ الاقتطـــاع بنسبـــة 10%
في الميزانيـــة الأوليـــة لسنـــة 2016

الباب :900

المادة :83

الباب الفرعي :9002

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		المواد	بالنقصان			المجاميع	الذسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1		تعيين الإيرادات	المبلغ	المجموع 2	مج 1 – مج2		

74	50% من منحة معادلة التوزيع	33.749.500.00	51.459.237.00	670	مساهمة البلدية في ص ض ض م 2 %	354.195.00	1.011.341.00	50.447.896.00	10 %	5.044.789.60 ≈ 5.044.790.00
75	مجموع المادة 75	926.897.00								
76	مجموع المادة 76	16.782.840.00		6790	مساهمة البلدية في ص .ت.م.الشبا ب 04%	657.146.00				

لرجام في : ....

رئيس المجلس الشعبى البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت

دائـرة: لرجـــــام

بلـدية :لرجـــــام

الباب الثاني

كيفيــة حســاب مســاهــمة البلــدية بنسبــة 03 % في دعــم النـــوادي الثقافية و الرياضية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبة 03 %
في دعــم النـوادي الثقــافية والريـاضيــة
الميــزانية الأوليـــــة لسنـــــة 2016

البـــاب : 914

المـــادة :663

الباب لفرعي : 9141

لرجام في : .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		المادة	تعيين الإيرادات	بالنقصان		المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1			المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة	17.709.737.00	17.709.737.00	750	الرسم على القيمة المضافة	926.897.00	926.897.00	16.782.840.00	%03	503.485.20 ≈ 503.485.00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة: تيسمسيلت
دائـــرة: لرجـــــام
بلـــدية: لرجـــــام

الباب الثالث

كيفية حساب مساهمة البلدية بنسبــة 04 % في الصنــدوق الولائي لترقيــة مبادرات الشبــاب

د

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

كيفية حســاب مســاهمة البلدية بنسبـــة 04%
في الصنـدوق الولائي لترقية مبــادرات الشبــاب
الميـــــزانيـــــة الأوليـــــة لسنـــــــة 2016

البـــاب : 914

الـــمادة :6790

الباب الفرعي: 9141

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		المواد	تعيين الإيرادات	بالنقصان		المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1			المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة	17.709.737.00	17.709.737.00	750	الرسم على القيمة المضافة	926.897.00	1.281.092.00	16.428.645.00	04 %	657.145.80 ≈ 657.146.00
				670	مساهمة البلديـة 02 %	354.195.00				

لرجام في :..... ....
رئيـس المجلـس الشعبي البلـدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة: تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

البـاب الرابـع

كيفيـــــة حســـاب مســـــاهمة البلـــدية بنسبـة 02 % في تمـــويل صنـــدوق الضمـان للضرائب المباشرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة :تيسمسيلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية :لرجـــــام

كيفيـــة حسـاب مســـاهمة البلـــدية بنسبـة 02 %
فـــــــي ص . ض . ض . م
الميـــــزانية الأوليـــــة لسنـــــة 2016

البـــاب : 940

المـــــادة :670

الباب الفرعي : 9409

المواد	تعيين الإيرادات	بالزيادة		بالنقصان			المجاميع	النسبة	الناتج
		المبلغ	المجموع 1	تعيين الإيرادات	المبلغ	المجموع2	مج 1 – مج2		
75 76	تقديرات الإيرادات الجبائية المباشرة و غير المباشرة (بطاقة الحساب ملحق6)	17.709.737.00	17.709.737.00	-	-	-	17.709.737.00	% 02	354.194.74 ≈ 354.195.00

لرجام في : .....
رئيـس المجلـــس الشعـــبي البلـــدي

الجمهـورية الجـزائريـة الديمقـراطـية الشعبـية

ولايـة: تيسمسيـلت
دائـرة: لرجـــــام
بلـدية: لرجـــــام

حوصـــلة النفـــقات الإجبـــارية لسنـــة 2016

الرقم	التعيين	المبلغ
01	الاقتطاع من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز	5.044.790.00
02	مساهمة البلدية بنسبة 03% في دعم الجمعيات الثقافية و الرياضية	503.485.00
03	مساهمة البلدية بنسبة 04% في الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب	657.146.00
04	مساهمة البلدية بنسبة 02% في تمويل صندوق الضمان للضرائب المباشرة	354.195.00
المجـــمـــــــوع		6.559.616.00

الفهرس

الفـــــــهرس

الإهداء:.....I
الشكر: II
الملخص: III
قائمة المحتويات: IV
قائمة الجداول: V
قائمة الأشكال: V
قائمة الإختصارات والرموز: VI
قائمة الملاحق: VI
مقدمة:..... أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة التقشفية المالية والميزانية العامة.
تمهيد:.....2
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة المالية التقشفية والميزانية العامة.....3
المطلب الأول : السياسة التقشفية المالية.....3
الفرع الأول: السياسة المالية.....3
أولا: تعريف السياسة المالية.....3
ثانيا: أدوات السياسة المالية.....4
ثالثا: أهداف السياسة المالية.....7
الفرع الثاني:السياسة التقشفية.....8
أولا:تعريف السياسة التقشفية.....8
ثانيا: ضوابط السياسة التقشفية.....9

ثالثا:إجراءات السياسة التقشفية.....10
المطلب الثاني: الميزانية العامة.....11
أولا: تعريف الميزانية العامة.....11
ثانيا:قواعد الميزانية.....12
ثالثا: الطبيعة المالية والقانونيةلميزانية الدولة.....14
المطلب الثالث: واقع السياسة التقشفية المالية في الجزائر.....17
أولا:لمحة عن السياسةالتقشفية المالية في الجزائر.....17
ثانيا: إجراءات السياسة التقشفية.....17
ثالثا: أسباب السياسة التقشفيةالمالية في الجزائر.....19
رابعا:إنعكاسات السياسة التقشفية.....19
المبحث الثاني :الدراسات السابقة.....21
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....21
المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....26
خلاصة الفصل:..... 27

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:.....29
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.....30
المطلب الأول: الطريقة.....30
المطلب الثاني: الأدوات والأساليب:.....30
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة:.....38
المطلب الأول: النتائج.....38

أولا: المعطيات النوعية.....,.....38
ثانيا: المعطيات الكمية.....39
ثالثا: إجراءات السياسة التقشفية المالية في الميزانية المحلية.....،،،.....61
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة:.....64
أولا: إختبار الفرضيات.....,.....64
ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية.....,.....65
خلاصة الفصل:.....66
خاتمة:..... 68
المصادر والمراجع: 71
الملاحق:..... 75
الفهرس:..... 98